

مذبحة جمعة الكرامة بساحة التغيير بصنعاء بين خطابي السلطة والمعارضة JUMA AL-KARAMA MASSACRE IN CHANGE SQUARE IN SANA'A BETWEEN DISCOURSES'S AUTHORITY & OPPOSITION

جميل أحمد *

جامعة صنعاء - اليمن

jamilahmedyem@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/02/05

تاريخ الارسال: 2023/9/15

ملخص: عُنيَت الدراسةُ برصد خطابي السلطة والمعارضة معاً إزاء مذبحة جمعة الكرامة، بساحة التغيير بصنعاء إبان ثورة 11 فبراير 2011م - بوصف هذين النظامين السياسيين معنيين بالأمر - وتحليل لغتيهما ومنطقيهما وطرائقهما جراًها من جهة، والوقوف على خطاب المذابح بصورة عامة، وفصح أنساقه ومُضمراته من جهة أخرى، من خلال التتبع لما نُشر في الصحف بشأن هذه المجزرة، وفي المواقع الإعلامية المتنوعة في الشبكة العنكبوتية، وما أُذيع في القنوات الإخبارية أو في وسائل التواصل الاجتماعي Media، بالإضافة إلى الوقوف عند حيثياتها وملابسات وقائعها في المحاكم القضائية والنيابة العامة، ولدى منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ومنصاتها المتوافرة في Net. ومن ثمّ عَمَدَت الدراسة إلى سرد تبريرات كل طرفٍ منهما على حدة، ونقدها ومُحاورتها وفق إجراءات تحليل الخطاب، وكذلك الكشف عن النسق الحجاجي في خطابيهما سواء أكان مُعلنًا أم مُضمرًا، وبين مدى حرص الطرفين على التبرؤ مما تُسبب إليهما من تُهم، وفي دحض ما أُلحق بهما من وقائع وأحداثٍ مُتعلّقة بارتكاب هذه المذبحة المروعة، بل ولجوء كلٍّ منهما - في سبيل دفع التهمة عنه - إلى اتهام الطرف الآخر، وتحمله المسؤولية الجنائية عن وقوع هذه المأساة التي لم تهز أركان النظام السياسي القائم آنذاك - سلطةً ومعارضةً - بمختلف مكوّناته وأطيافه فحسب، بل هزّت البلاد بأسرها. وقد انتهجت الدراسة إجراءات نظريات تحليل الخطاب، بالإضافة إلى إفادتها من المنهج التداولي وآلياته، لا سيّما منها وسائل الحجاج والإقناع.

كلمات مفتاحية: مذبحة - مجزرة، جمعة الكرامة، ساحة التغيير بصنعاء، ثورة 2011م.

Abstract: This study focused on studying the discourses of authority & opposition both regarding the Juma Al-karama massacre in Change Square, Sana'a, during the February 11, 2011 revolution, that these two political systems are involved in the matter, and it had done analysis their language, logic, and its mechanisms in this issue. And the study also focused on massacres discourse in general, and exposure its invisibles layouts, through tracking publications in newspapers, online, news channels, and social media platforms regarding this massacre.

Additionally following its details and circumstances in the judicial courts, public prosecution civil society organizations, human rights, that's available online media. Subsequently, the study presented justifications from each side separately, critiqued and debated it, by using discourse analysis procedures. It revealed the argumentative layout in their discourse, whether explicit or implicit, highlighting the efforts of both parties to disassociate themselves from the accusations and shift criminal responsibility for the horrifying massacre onto each other. This not only shook the pillars of existing political system, both authority & opposition, with all its components and factions but also deeply affected the entire country. The consequences and aftermath of that tragedy continue to be felt in Yemen until now.

Keywords: massacre, Juma Al-karama, Change Square in Sana'a, 2011 revolution.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

مرّت على هذه الحادثة الدموية- التي أسفرت عن استشهاد 53 شهيداً وعشرات الضحايا والمُصابين بالرصاص الحي والقنص من أسطح البنايات المُطلّة على ساحة الاعتصام (ساحة التغيير) بصنعاء، المحاذية لحَرَم جامعة صنعاء¹ بعد تأديتهم ركعتي صلاة الجمعة²- اثنا عشر عامًا، عُرفت بـ(مذبحة أو مجزرة جمعة الكرامة)³ في 18 مارس بُعيد اندلاع ثورة 11 فبراير 2011م⁴ ضدّ نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إبان موجة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية في ما عُرف بثورات الربيع العربي عام 2011م، والتي استحوّلت إلى ثورات ضدّ بعض الأنظمة العربية، وإلى إصلاحات دستورية في بعض الأنظمة الملكية⁵. وكان لهذه الحادثة الدموية أثرٌ بالغٌ على نظام الرئيس صالح، إذ كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، أحدثت شرخًا بالغًا في مداميك عرشه، وفي بيئة أركان نظامه⁶، وفي تأجيج المعارضة ضده⁷.

وقد اختلفت مقاصدُ المنشقين عن النظام وغاياتهم، سواء من الموالين للجنرال المنشقّ بقوّاته عن الجيش وانضمامه إلى الثورة، أم من المُستقلّين، أم من المُنتمين لحزب صالح⁸- الذين استقالوا من الحزب، وتكرّروا لهذه المذبحة الفظيعة المُروعة وتبرّؤوا منها، خشية أن تطالهم التهمة إن استمرّوا ضمن هذا النظام- أم ممّن انضمّوا إلى الثورة، ورأوا أنّ في انضمام الجنرال مؤازرة كبيرة للثورة، وميلان كفة الميزان ورُمّانيتها للمُحتجّين ولمصلحة الثورة. ومنهم من قرأ المشهد السياسي برؤية نفعيّة (براجماتيّة)، مُستشرقًا فيها أنّ ذلك يُنبئ عن إيذان Manifesto باهتراء النظام وتهويبه. ناهيك عن امتداد الاحتجاجات واتّساعها لتعمّ المُحافظات الأخرى، وازدياد نصب خيام الاعتصامات في ميادينها حتى بلغت 17 ساحة في 17 مدينة⁹؛ كتعزّ وإب وعدن والحديدة وذمار وحجة والجوف وحضرموت ومأرب وسواها¹⁰، وإطلاق المُسمّيات التحرّرية والدّوال الثورية، كالحريّة والتغيير والثورة والمجد ونحوها.

تتطلّق الدراسة من فرضيّة، مفادها أنّ النظام السياسي في اليمن، بشقيّه (السلطة والمعارضة)، القائم آنذاك إبان ثورة فبراير 2011م، هما المُتّهمان بارتكاب مذبحة جمعة الكرامة، بساحة التغيير بصنعاء، والمسؤولان عن فعل هذه الحادثة الدموية، بناء على الحثّيات والوقائع والأحداث المُصاحبة، وأنّ كليهما غيرُ مُبرّأين من ارتكابها، نتيجة ما كان يدور بين هذين النظامين السياسيين من شقاق وصراع سياسي من جهة، ونتيجة تبادلها الاتّهامات والسجلات حول فعل ذلك من جهة أخرى. أمّا عن الإشكاليّة والدّواعي والأسئلة التي تُعنى الدراسة بها، فتتمثّل في الوقوف على خطابي السلطة والمعارضة معًا إزاء هذه المذبحة المُروعة، ورصد موقفهما منها ووجهة نظرتهما إزاءها، وكذلك في الإجابة عن الأسئلة والتساؤلات الباعثة على الدراسة، أبرزها البحث عن طبيعة الخطاب السياسي لكلّ منهما، في تناول وقائع هذه المجزرة ومُلابساتها على المستويين الإعلامي والسياسي، فضلًا عن المستويين الإنساني والاجتماعي، بالإضافة إلى رصد سرديّة هذين الخطابين لججّهما وتبريراتهما بشأن هذه المجزرة، من خلال التتبّع لما نُشر بخصوصها في الصحف، وفي المواقع الإعلامية المتنوّعة في الشبكة العنكبوتية، وما أذيع في القنوات الإخبارية أو في وسائل التواصل الاجتماعي Media، بالإضافة إلى الوقوف عند حثّياتها ومُلابسات وقائعها في المحاكم القضائيّة والنيابة العامّة، ولدى منظمات

المجتمع المدني وحقوق الإنسان ومنصّاتها المتوافرة في Net. لذلك تهدف الدراسة إلى الوقوف على خطابي السلطة والمعارضة، كلّ منهما على حدة إزاء هذه المذبحة، من خلال تحليل لغة خطابيهما، ومنطقيهما، وطرائقهما في تناولها سياسياً وإعلامياً وقانونياً، وكذلك سرد تبريرات كلّ طرفٍ منهما، ونقدها ومُحاورتها وفق إجراءات تحليل الخطاب، فضلاً عن الكشف عن النسق الحجاجي في خطابيهما سواء أكان مُعلنًا أم مُضمراً، وبيان مدى حرص الطرفين على التبرُّر ممّا نُسب إليهما من تُهم، وفي دحض ما أُلحق بهما من وقائع وأحداثٍ مُتعلّقة بارتكاب هذه المذبحة، بل ولجوء كلّ منهما- في سبيل دفع التهمة عنه- إلى اتّهام الطرف الآخر، وتحميله المسؤولية الجنائية عن وقوع هذه المأساة. بالإضافة إلى الوقوف على خطاب المذابح بصورة عامة، وفضح أنساقه ومُضمراته؛ مُنتهجةً الدراسة في ذلك إجراءات نظريات تحليل الخطاب، وكذلك بالإفادة من المنهج التداولي وآلياته، لا سيّما منها وسائل الحجاج والإقناع، بالإضافة إلى ما تمّ ذكره آنفاً بشأن المنهج والإجراءات في صدد الإشارة إلى إشكالية الدراسة ودواعيها وأسئلتها الباعثة عليها، وفي سياق الحديث عن أهدافها أيضاً.

فيما يتعلّق بأهميّة هذه الدراسة، فنكمن في كونها تُعنى بدراسة خطاب المذابح، بوصفه أحد الأنماط الخطابية الذي ينبغي الالتفات إليه، وإيلائه عنايةً بالغة، لا سيّما في عصرنا الحاضر المُلطّخ بالدماء وبالمجازر والمذابح المُروّعة في مُعظم بقاع العالم، وتحديدًا في البلدان الفقيرة التي تتسم أنظمتها السياسية بالتسلّط والديكتاتورية وغياب المناخ الديمقراطي، كما يتجلّى في بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا وآسيا الوسطى، وفي بلداننا العربية أيضاً، أو في بعض الدول التي ما زالت تترجح تحت الاحتلال أو الهيمنة الغربية سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ناهيك عن جرائم التمييز العنصري والإبادة العرقية. وخير شاهدٍ على ذلك ما تنتهكه إسرائيل في فلسطين منذ احتلالها عام 1984م، وجرائمها الوحشية في غزة منذ عقود، وحصارها المُطبّق عليها منذ عام 2006م، بل واستفحال ذلك في استخدام إسرائيل أعتى أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً وأفتكها ضدّ المدنيين العزل، على إثر اقتحام المقاومة بعض المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة وعبرهم السياج الفاصل في 7 أكتوبر 2023م¹¹، ردّاً على استقزازات الصهاينة، والعصابات الإجرامية المُتطرّفة المسلّحة من قبل الدولة، وممارساتهم الإجرامية بحقّ الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي الأراضي المحتلة، فضلاً عن تدنيّهم للأقصى الشريف، وانتهاكهم للأعراض، واعتدائهم على النساء والأطفال والشيوخ.

أولاً: مفهوم المذبحة

اشتقت مُفردة (المذبحة) massacre من فعل الذبح العشوائي، وترجع ممارسة هذا الفعل إلى ق 16م، في فرنسا الوسطى، منبثّقاً عن مفردتين فرنسيّتين: macecle, macacre، وتعنيان المجزّر أو المذبّح، بالإضافة إلى أصلها اللاتيني macellum، وتعني محلّ الجزار. تُعرّف المذابح، بأنها "الجرائم الخطيرة التي تُرتكب ضدّ مجموعاتٍ من البشر، ويشمل ذلك القتل والاعتصاب والتعذيب والحرق والتشويه"¹². وتدرج المذابح ضمن المادة (7) من القانون العام للجرائم ضدّ الإنسانية، ومنها جريمة (القتل العمد)، والذي يُعرّف بـ: أن يُرتكب التصرف (فعل القتل) كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضدّ مجموعة من السكان المدنيين، وأن يعلم المُتهم (Accused) [فاعل الفعل، بما سيُقدّم عليه من سلوك]، [وبعقوبة ارتكاب ذلك (فعل القتل)]، أو

أن ينوي القيام به، وأتّه إذا ما أتى بفعل القتل سواء بحقّ شخص أو أكثر، [فيُعدّ جانياً ضدّ ذلك المجني عليه أو أولئك المجني عليهم]¹³. ووفقاً للتطور الحديث للقانون الجنائي الدولي، يُنظر إلى الوقائع الرئيسة في المذابح على أنّها تتضمّن العناصر المُحدّدة لجريمة الإبادة الجماعيّة وفقاً للقصد الجنائي الذي يُستشفّ من طبيعة ارتكاب الجريمة وكيفيّتها. وقد تكون الجرائم المُرتكبة، بالإضافة إلى تضمّنها لما سبق - حسب توصيف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة - ضدّ جماعة ما، أو أفرادٍ ينتمون إليها، لأسباب أو دوافع قومية أو إثنيّة أو عرقية¹⁴ أو دينيّة معيّنة، أو لدوافع استعماريّة استيطانيّة، كما يتجلّى في ممارسة إسرائيل وبعض مُتطرفيها في خطاباتهم ضدّ الشعب الفلسطينيّ الأعزل، بغرض التهجير القسري من منازلهم وبلادهم، والاستيلاء على الأرض¹⁵.

ثانياً: تبادل الاتّهامات بارتكاب المذبحة بين خطابي السلطة والمعارضة

ويُعنى بخطاب السلطة، سلطة الرئيس علي عبد الله صالح ونظام حزبه (المؤتمر الشعبي العام) ومن حالفه من الأحزاب الأخرى المسماة (أحزاب المجلس الأعلى للمعارضة). ويُقابل ذلك خطاب المعارضة، المُتمثّل في تحالف أحزاب (اللقاء المشترك)¹⁶، ومن المُستقلين المُنضمّين إلى ثورة 11 فبراير، وكذلك من المُنشقين عن الحزب الحاكم، بالإضافة إلى الثوّار الثائرين من أبناء الشعب اليمني في داخل الوطن وخارجه، على حكم الرئيس صالح ونظامه.

1. خطاب السلطة

يتّهم خطاب السلطة ومؤيّدوها أنّ هذه المذبحة المروّعة مُدبّرة من قبل الجنرال علي محسن بإيعاز من حزب الإصلاح أو الإخوان المسلمين حدّ وصفهم، وأنّهم هم أبطال المسرحيّة ومخرجوها ومُنفّذوها، كي يتسنى لهم تأليب الرأي العام والمجتمع الدولي على نظام الرئيس علي صالح، ومن ثمّ يتهيأ لهم إسقاطه، والاستيلاء على الحكم، بل واتّهام رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة - ورئيس المجلس الثوري إبان الثورة - التي شكّلت حكومته مناصفة بين كل من السلطة والمعارضة - بالتحيز لأحزاب اللقاء المشترك المعارضة. والغريب، هو تعامل الرئيس صالح مع هذه المذبحة المروّعة وخطابه إزاءها؛ فبدلاً من مؤاساة الشّهداء والشعب اليمني كافة بهذا المُصاب الجلل، والأمر بتشكيل لجانٍ للتحقيق في ذلك، بادر بعد بضع ساعات في خطاب مُتلفز¹⁷ إلى إعلان حالة الطوارئ¹⁸، بل وإلى اتّهام الأهالي والأحياء المُجاورة لساحة الاعتصام بارتكاب الجريمة، بذريعة أنّهم مُتضجّرون ومُنزعجون من تواجد المُعتصمين¹⁹ فيها، ومن تخييمهم خيامهم فيها، فضلاً عن اتّهامهم بأنّهم تبادّلوا إطلاق النيران مع المُخيّمات التي كانت مُسلّحة ولم تكن سلميّة حدّ زعمه، بالإضافة إلى إقراره بعدم وجود قوّات الأمن أثناء وقوع المذبحة. ممّا يسمّ خطاب السلطة - بوصف الرئيس يُمثّل قمّة هرمها - بسماة عدّة:

أ- خطابٌ مُفرّق مُشَتّت للجمع والجماعة، مُنفّر؛ غير مؤلّف ولا يلمّ الشمل؛ مُتأزّم؛ مُوجّج مُثير للأزمة؛ أحادي؛ مُتحيّز؛ مُستبد؛ إقصائي؛ مُستيقّ للأحداث؛ مُتهوّر غير مُدركٍ للعواقب، ولما ستؤول إليه النتائج نتيجة هذا الخطاب المُستفز، وهذه اللّغة الجوفاء الخالية من الإحساس بعظم هول هذه الفاجعة.

ب- إلقاء التّهم جُزأً دون تَريث وتحرّر على سُكّان الحارات والمُتظاهرين أنفسهم، واتّهامهم بتبادل إطلاق النّار فيما بينهم.

ج- ادعاء أنّ المُعتصمين كانوا مُسلّحين، وأنّ الخيام كانت مُدجّجة بالأسلحة²⁰ دون تدعيم ذلك بالأدلة والصور والفيديوهات، على الرغم من أنّ ذلك قد غدا مُيسراً ومُتاحاً لأيّ شخص، ولو من أسطح البيوت المُطلّة على الساحة المُمتدّة لأكثر من (4) كم تقريباً، إذا ما حسبنا مساحتها من الجهات الثلاث، باستثناء الجهة الغربيّة التي يحتلّها (الحرم الجامعي)، فضلاً عن تطويق قوّات الأمن للساحة من الجهة الجنوبيّة، مما كان يُتيح لهم تصوير هذه المظاهر السليبيّة المُدعاة وتوثيقها، بالإضافة إلى أنّ الساحة كانت مفتوحة على مصراعيها لكلّ وسائل الإعلام بشتى أنواعها: المقروءة والمسموعة والمرئية، وبمختلف جنسيّاتها: المحليّة والعربيّة والأجنبيّة. ناهيك عمّا كانت تحياه الساحة من أجواءٍ مُفعمة بالأناشيد والأغاني الثوريّة، ومن عقدٍ للندوات والحوارات الثقافيّة الاجتماعيّة السياسيّة، ومن احتضانٍ للنّخب السياسيّة والفكريّة والأدبيّة والإعلاميّة والحقوقيّة، وللنقابيين والمُتقنين والقُضاة والعلماء والأدباء والصحفيّين والدبلوماسيين، ولمُنظّمات المجتمع المدني والنقابات، وللناشطين في حقوق الإنسان، وللفاعلين في مراكز البحوث والدراسات، وللمعنيّين بحريّة الرأي والتعبير، وكذلك للمُهتمين بالمنصّات الحقوقيّة والإعلاميّة. بالإضافة إلى حضور النساء والأطفال الالآفت، وفاعليّتهم في ممارسة هذا الزخم الثوري وأداء فعاليّاته.

د- شبيه بخطاب المذابح؛ إذ يتّسم خطاب مُرتكبيها بالإسراع إلى سرد التبريرات ودفع التّهم عن أنفسهم أو عن أتباعهم، سواء أكانوا من الجنود، أم من النافذين المُتربّعين على مؤسّسات الدولة بشقيّها العسكري والمدني، وإلى التدليس والتضليل في قصّ الحقائق وفي تزييف المعلومات، وفي شراء الدّم (أي الشهود، من عديمي الضمائر والأخلاق)، وفي تليف التّهم وإلحاقها سواء بخصومهم، أم بالنقّذ في إلصاقها بضحيّة مُصطنعة من لدنهم، واتخاذها مطيّة وكبش فداء تغطّي جرائمهم- وتدفع عنهم ما قد يلصقُ بهم من تهم وجنّيات- تتّسق مع سرديّاتهم حول تلك الوقائع والمذابح التي انتهكوها.

لكنّ هذا الخطاب للرئيس صالح²¹ يتناقض تماماً مع خطابه المُسجّل الذي أدلى به صوتيّاً²²، بعد محاولة اغتياله في مذبحة دار الرئاسة في 3 يونيو من العام ذاته؛ إذ يتّسم بالآتي: العقلانيّة؛ التريث وعدم التعجّل في اتّهام المُرتكبين للجريمة الشنعاء بحقه هو ورجال دولته؛ الحرص على دماء شعبه؛ غير إقصائي؛ غير أحادي؛ غير متأزّم، غير مُوجّج ومُثير للأزمة. ولعلّ لجوء الرئيس إلى استعمال هذا الخطاب المُتّزن العقلاني المُتّسم بهذه السمات الإيجابيّة المُنافية لتلك السمات السليبيّة في خطابه عن جمعة الكرامة، يرجع إلى تنبّه- ولو أنّ ذلك قد أتى مُتأخراً، نتيجة أخذه بنصيحة بعض المُخلصين المُقرّبين منه- إلى خطورة ما قد ينجم عن خطابه من تصرّجات- لا سيّما في هذا التوقيت الحرج المُتأزّم الذي تضطّر فيه النفوس، وينقسم فيه أبناء الشعب الواحد إلى مُعسكرين- وإلى ضرورة أن يُحسن اختيار ألفاظه ودلالات مقاصد خطابه، درءاً عن أن تتسبّب- أي خطابه- أو أحدها في نزع فتيل الحرب، وفي إشعال أوارها، وتحديدًا لدى أنصاره، سواء من المُنتمين للمؤسّسة العسكريّة، التي يمسك أقراره آنذاك بزمامها ويستحوذون عليها، أم من القبائل التي يترعّ عليها المشايخ

الموالون له، المُنتفعون من بقائه- في ظلّ غياب دولة القانون²³- أم من النافذين في مؤسّسات الدولة، أم من أنصاره من عامّة أبناء الشعب، ضدّ المُعتصمين في ساحات الجمهورية وميادينها- في المقام الأول- وبالتالي الاصطدام مع بقيّة أبناء الشعب من المُناوئين له، وجَرّ البلاد إلى حروبٍ أهليّة لا تُبقي ولا تذر، لا سيّما في ظلّ انقسام الجيش، وانشقاق جزء منه عن نظام الرئيس صالح بُعيد فاجعة هذه المذبحة الدامية، كما سبق الإيحاء إلى ذلك. وممّا يتراسلُ ويتسّقُ مع فحوى خطاب السُلطة السابق إزاء هذه المذبحة السلبي المتّسم بتلك السمات المذكورة آنفًا، ما نصّ عليه الرئيس صالح في تعليقه على المذبحة في حوار مع قناة (اليمن اليوم) التابعة لحزبه، نشرته صحيفة المُنتصف يوم 20 مارس 2014م: "هذا حادث إرهابي إجرامي، فشعار الإخوان المسلمين هو الدم، ليس في اليمن فقط، وإنّما في كل بقاع العالم.. ولهذا فما يُسمّى بجمعة الكرامة، لدينا أدلّة وثائق تؤكّد أنّهم هم الذين ارتكبوا الجريمة، وأرادوا أن يُلصقوها بالنظام، وكانوا يقتلونهم من الخلف، وهم معروفون ومُصوِّرون، والذي حدث في جمعة الكرامة هو مثل ما حدث مؤخرًا في مصر. نفس السيناريو الذي حدث في اليمن، حدث في مصر، ولهذا كنّا نُشاهد عبر التلفزيون وهم يقتلون الناس من الخلف بالمُسدّسات. هذا هو سيناريو الإخوان المسلمين وشعارهم هو الدّم، وأنّهم لا يستطيعون الوصول إلى السلطة إلا بالدماء. نحن فوّتت مخطّطهم واكتفينا بما حصل من أحداثٍ في المعسكرات، وفي دار الرئاسة، ووقّعت أنا شخصيًا على المبادرة في الرياض، بحضور الملك عبد الله بن عبد العزيز والدول الراعية للمبادرة، وبدأت الأمور تتحلّل"²⁴. وبالوقوف على ملفوظ هذا الخطاب وتحليل فحواه ومقصدية، يُلاحظ أنّه يتّسم بسماتٍ أخرى، بالإضافة إلى تلك المُشار إليها سلفًا، هي:

أ- تناقض هذا الخطاب السلطوي؛ مُمثلاً في خطاب الرئيس السابق علي صالح بعد تنحيه في أواخر 2011م، مع ملفوظ خطابه السابق، وتحديدًا في تعيينه هاهنا مُرتكبي هذه المذبحة، واتهامه- خلافاً لما أدلى به آنذاك- خصومه (حزب الإصلاح)، بكونهم هم الجُناة المسؤولون- بدرجة أساس- عن ارتكابها، وفي الوقوف خلفها والتدبير لها. وعلى الرغم من غدوّه خارج السلطة بعد تنحيه عنها وفق المبادرة الخليجية أواخر 2011م، إلا أنّه تنجّ يُمكن وصفه بالصوري؛ إذ ظلّ مهيمناً على بعض مفاصل الدولة- التي يتقاسم حزبه (المؤتمر) والأحزاب المُواليّة له، الحكومة مع الأحزاب التي كانت في المعارضة، وشاركت في الثورة عليه أو ضده- وفي احتفاظه بولاء بعض القادة في المؤسسة العسكريّة، وفي كسب ودّهم بصور مختلفة، كإغداق المال عليهم، أو منحهم مناصب أو عقارات أو نحو ذلك، فضلاً عما كان يُدلي به من تصريحات تنال من الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي، أو من رئيس حكومة الوفاق، أو من وزراء (اللقاء المشترك)، لا سيّما الإصلاحيين منهم، والتشهير بهم، ممّا أسهم كثيرًا في التسبّب في تأزيم الوضع السياسي وتوتيره حدّ الاحتقان. فضلاً عن ممارسته السياسة من منزله الكائن في وسط العاصمة، واحتفاظه بمنصب رئاسة الحزب، وفي إلقائه الخطابات وعقده الندوات واللقاءات مع أنصاره، وفي إجراءات المُقابلات التلفزيونيّة، وفي بعثه التعازي والبرقيات.

ب- التعميم في دعوى عريضة الاتهام؛ في اتهامه حزب الإصلاح وقادته وأعضاءه المُنتسبين إليه بوجهٍ عام، ممّا يسقط الدعوى، وبخلّ بقانونيّتها.

ج- عدم تسمية الخصم بمُسمّاه المُتداول به سياسياً، المُقرّر به قانونياً داخل اليمن، وإطلاق عليه دالاً آخر، لا يمثل حزباً سياسياً، بل جماعة دينية (الإخوان المسلمون) - سواء اتّفقنا معها أم اختلفنا؛ فما دامت تُمارس السياسة بمسميات أو دوالٍ أخرى في بعض البلدان العربية والإسلامية، بصفة الحزب لا الجماعة، فهذا شأنها لا ضير فيه - مُنتشرة في شتّى بقاع العالم، على حدّ تعبيره، وتحميلها المسؤولية، ليس عن هذه المذبحة فحسب، بل عن كلّ الجرائم والمذابح المُقتربة في العالم. ممّا يسمّ الخطاب بالاضطراب والتخبّط والتلفيق، وبزيف الدعوى وتهاوي منطقهِ وجَجَهِ، وبالتالي ردّ الدعوى ورفضها.

د- تحامله على خصمه (جماعة الإخوان المسلمين)، والتشهير بها على هذا الوجه، ونزبه إياها بثُهم عدّة: الإرهاب، والدموية، وامتهان القتل والاغتيالات، وسعيهم للانقلاب على أنظمة الحكم، وربطه ذلك بما يحدث في مصر، لا سيّما في هذا التوقيت الذي تتعرّض إليه الجماعة هناك - بُعيد الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013م على حُكم الرئيس المُنتخب محمد مرسي، وعزله عن الحكم بعد عام من تولّيه - من محنةٍ عصيبة؛ ممثلاً ذلك في حظرها، ومصادرة جميع مُمتلكاتها وتأميمها، وسجن كوادرها، وكلّ من ينتمي إليها، أو يُشكّ في صلته بها من قريبٍ أو بعيد، أو وُشي به ببلاغات كيدية. وفي هذا الصدد، يمكن للمُحلّل والراصد لأوضاع البلاد منذ تولي الرئيس صالح السلطة عام 1978م، أن يُثير تساؤلات عدّة، أبرزها: إذا كان حال هذه الجماعة في اليمن هكذا - كما كشف عنه تصريحه المذكور آنفاً - فكيف تسنّى له التحالف معها، ليس لفترة بسيطة، بل لسنين وعقود، منذ تسلّمه زمام حُكم البلاد²⁵، وكان يُشكّل بعض أعضائها - قبل السماح بالتعددية الحزبية بعد قيام الوحدة بين شطري البلاد عام 1990م - جزءاً من حزبه (المؤتمر الشعبي العام)، ثم أعاد تحالفه معها في مواجهة الحزب الاشتراكي والقوى الأخرى (1990 - 1997م)، لا سيّما بعد حرب الانفصال عام 1994م؟! ممّا يسم الخطاب بالآتي: التعميم وإطلاق الأحكام جزافاً؛ التخبّط والاضطراب والعشوائية؛ انتفاء الموضوعية؛ عدم الوضوح في الطرح؛ عدم تحرّي الدقّة في المعلومات؛ عدم الوعي والإدراك بملفوظ ما ينطقه؛ ضبابية الرؤية وتشوُّشها.

هـ- ما أشار إليه الرئيس عن بروز دلائل ووثائق تؤكّد ضلوع الإصلاحيين في ارتكاب هذه المذبحة، هو ذاته ما نشره محاميه، والناطق الرسمي باسم المؤتمر الشعبي، محمد المسوري، في صفحته على (Facebook)، إذ يتوافق تصريحه هذا - في 20 مارس 2014م - مع ما نشره هذا المحامي بخصوص ذلك بأيّام، وهو ما سنأتي على ذكره في صده.

و- تعمّد هذا الخطاب الاستشهاد بما حدث في مصر في ذلك الوقت إبان الإطاحة بحكم الإخوان، على حدّ وصف قوى الثورات المضادة، وما ترتّب على ذلك من احتجاجاتٍ وصداماتٍ بين المُحتجّين - المُطالبين بعودة الشرعية الدستورية وإلغاء الانقلاب وما نتج عنه من مظاهر وتمظهرات؛ كالإفراج عن الرئيس المعزول المُختطف، وعودة البرلمان المُنحل، وإعمال الدستور - أسفرت عن حدوث مذابح ومجازر فظيعة، أبرزها مجزرتا (رابعة²⁶، وحيّ النهضة)، ومحاولته الربط وتصوير أنّ ما يحدث في مصر - من قبل هذه الجماعة - حسب ترويج وسائل إعلام الانقلاب، ومن التفّ حولهم من معسكر الثورات المضادة في العالم العربي - وما تُمارسه

من إرهابٍ وقتلٍ وترويعٍ للآمنين، وفي تكدير السلم الاجتماعي، وفي زعزعة أمن البلاد وإشاعة الفوضى والدمار، وسوى ذلك - هو ذاته السيناريو الحادث في اليمن، كي يُضفي على خطابه - لدى المتلقي - سمات إيجابية تمنحه وتكسوه - وتدفع عنه ما أسفر عنه خطابه ذلك الذي أدلى به يوم المذبحة الدامية، من نتائج وخيمة ألّبت عليه الحميم قبل العدو، والقريب قبل البعيد، والرفيق قبل الغريب، وما اتّسم به من سمات سلبية، سبق التطرق إليها - نحو: المصادقية، المنطقية، إثبات صحة دعواه بالحجة والبرهان. لكنّ هذا الخطاب، يتناسى ويتغابي في الآن ذاته؛ بل ويتعمّد تمرير هكذا معلومات، وتسويقها في وسائله الإعلامية وفق أجنداته هو، وأجندات وسائل إعلام الثورات المضادة، سعياً منه في قلب الحقائق وترويج الأباطيل، وفي ممارسة التضليل والدعايات المغرضة Propaganda، في حين أنّه لم يع يدرك - سواء أكان ذلك بدافع النسيان أم التناسي - أنّ المواطن، وعلى الأخصّ منه المتعلّم، لم يعدّ ذلك الساذج الذي تتطلي عليه مثل هذه التصورات، لا سيّما في ظلّ اتّساع فضاءات العالم المفتوح، وتعدّد شبكات التواصل Media، وتنوّع وسائل الإعلام.

ز - تناقض خطابه هاهنا، بخصوص حادثة دار الرئاسة - التي تعرّض لها برفقة رجال دولته أثناء تأديتهم صلاة الجمعة في جامع النهدين بدار الرئاسة - في اتّهامه وتعيينه الجناة آنذاك، بأنهم (عصابة أولاد الأحمر) حسب ملفوظ خطابه المشار إليه سلفاً، ونفيه التام عن علاقة المُعتصمين بساحة التغيير بهذه الحادثة النكراء. فما باله الآن يُكيل الاتهام لخصومه السياسيين (الإصلاح)، ويُعمّم الاتهام على الحزب برمّته، ولا يخصّ أناساً بعينهم، لا سيما أنّه لم يُشر إليهم بالضلوع وراء ذلك من قريب أو بعيد! وإذا كان يرى أن (جميع أولاد الأحمر) يُمثّلون حزب الإصلاح، فقد جانب الصواب؛ إذ لا ينتمي إليه سوى حميد الأحمر وأبيه، أمّا الآخرون؛ فاثان منهم ينتميان لحزبه (حمير وحسين)، والثالث مُستقل (صادق)، وهذا الأخير هو من آلت إليه زعامة مشيخة قبيلة حاشد بعد وفاة أبيه عام 2006م، وبالتالي شنت الحرب آنذاك ضدهم، وهو على زعامتها.

ومن جهة أخرى تتراسلّ هذه الاتّهامات ضدّ حزب الإصلاح وقياداته بارتكاب المذبحة، بالإضافة إلى اتّهامهم بمحاولة اغتيال الرئيس صالح وأركان دولته في مسجد دار الرئاسة في 3 يونيو 2011م، كما ورد في إحدى صُحف السلطة، ووصفها للمذبحتين بأنّهما أبشع مجزرتين تشهدهما اليمن خلال السنوات العشرين الماضية، وأنّ مُرتكبيهما، أفعالهم "أفعال أدياء الدّين والمُتاجرين به، المؤمنين بالقاعدة الميكافيلية [Machiavelli] "الغاية تُبرّر الوسيلة"؛ سجّلوا فصلاً من فصول الإجرام المُسجّل بوضوح في دفتر جرائمهم السوداء، بعناوين المكر والخداع والخزي والعار والدم"²⁷. فضلاً عن اتّهامها منظمّة Human Rights Watch - ووصفها بـ "التابعة للإدارة الأمريكية، الراعية لفوضى ما أطلق عليه الربيع العربي" على حدّ تعبيرها - في ما أدلت به في تقريرها ضدّ السلطة، واتّهامها لبعض النافذين فيها بالضلوع في ارتكاب المذبحة، وبالتواطؤ مع المعارضة ضدّ السلطة²⁸. ناهيك عن اتّهامها كلّاً من قطر وإيران بالضلوع ورأئها، وكذلك قناتي سهيل والجزيرة الفضائيتين، وبأنّهما كانتا مُجهزتين في بثّ مباشر للتغطية، وأنّه تمّ إشعال الإطارات - من قبل الإصلاحيين - "لتشتيت انتباه الشباب، وإحداث حالة من الإرباك، لتنفيذ الجريمة التي راح ضحيّتها 53 شهيداً من الشباب المُغرّر بهم"²⁹، على حدّ وصفها لهم. ومن ذلك أيضاً ما أسفرت عنه إحدى المنظّمات من نتائج توصّلت إليها -

حدّ زعمها- في صدد حصرها لأبرز الجرائم والانتهاكات من قبل الأحزاب الدينيّة- في إشارة إلى حزب الإصلاح- ورصدها وتوثيقها، منذ مطلع 2011م، ومنها مذبحة جمعة الكرامة، مبيّنة أنّ أغلب الأدلّة والمعلومات والتقارير، وشهادات الشهود تشير إلى أنّ فؤاد الحميري (خطيب الجمعة)³⁰ هو الذي حرّض الشباب والمُعتمّنين على الهجوم على الجدار العازل وهدمه، الذي أقامه أهالي الحارات المُجاورين للساحة، وكان هذا التحريض الديني على حدّ رأي المنظّمة، هو سبب الكارثة الحقيقي³¹. وتخلص إلى أنّ المُستهدفين والضحايا كانوا من الشباب غير المُتحرّبين، وأنّه قد تمّ توزيع كوافي صُفر مسبقاً للذين تمّ استهدافهم قبل ارتكاب المذبحة، كي يتمّ قنصهم وتمييزهم من بين المُعتمّنين والمُصلّين، فضلاً عن أنّ مُعظم الضحايا كانوا على الأرصفة الجانبية؛ في إشارة إلى أنّ القنص كان من البيوت المُتاخمة للساحة، وأنّها كانت مُبيّنة ومُدبرة من قِبَل الإصلاحيين. وتُحمّل المنظّمة المسؤولية الجنائيّة خطيب الجمعة، المُتطرّف- حدّ وصفها إيّاه- وتتهّمه بأنّه كان يُحرّض الشباب بالاندفاع إلى إلقاء القبض على مجموعة من القناصة الذين شاركوا في هذا العمل الإجرامي. وبناء على ذلك، فهي تجزم أنّ السبب الرئيس في ارتكاب المذبحة، يرجع إلى استخدام بعض المُتطرّفين الأصوليين في حزب الإصلاح للدين، والزجّ به في الصراع السياسي بهدف الوصول إلى السلطة، وذلك من خلال استغلال الخطيب لخطبة الجمعة، بإطلاق الوعود التحريضية للمُعتمّنين من أجل دفعهم للهجوم على الجدار الوقائي العازل المُجاور للساحة وتدميره وإزالته، ووعدهم بأنّهم سيدخلون الجنة، وأنّ هذا العمل يُعدّ من الجهاد في سبيل الله، ضامناً لهم دخول الجنة فيما إذا تعرّض أحدهم للقتل في أيّ مُواجهات قد تحصل مع سكّان تلك الحارات أو القوّات الحكوميّة، وأنّ ذلك قد تسبّب في المذبحة، الناتجة في الأساس، على حدّ زعمها، عن رصاص مُتبادل بين مجهولين في حيّ الجامعة المُجاور لساحة الاعتصام، وليس مع تلك القوّات الحكوميّة المُتواجدة في الجهة الجنوبيّة من الساحة³². وبالوقوف عند هذه الخطابات المُؤالية للسلطة، المُتبنيّة وجهة نظرها، وقراءتها وتحليلها، والكشف عن خلفيّاتها المُوجّهة لها، واستجلاء الأنساق المُضمرة المُتحمّكة في ما ترمي إليه من ترويج هكذا خطابات، يُلاحظ أنّها خطابات تمتّع من معين واحد؛ إذ إنّ ما تتسم به من خصائص، تتوافق مع تلك السمات التي يتسم بها خطاب السلطة المُتمثّل في خطاب الرئيس- كما سبق توضيح ذلك آنفاً- ولا تتعدّها أو تتأى عنها، فضلاً عن كونها تتسم بالآتي:

أ- مُبالغتها المُفرطة في التحامل على خصمها السياسي حدّ الفجور، وفي تزييف الحقائق وتمييعها دون مراعاة أبجديات النقد، وما يقتضي أن يتحلّى به من مبادئ وأسس. ذلك أنّ التحامل في النقد والغلوّ فيه، يُخرج صاحبه من دائرة النقد، ليلج به دوائر لا صلة للنقد- بوصفه فعلاً وممارسة- به، نحو: التضليل وممارسة الترويج والدعايات المُغرضة Propaganda.

ب- أنّها ليست شفاهيّة مُرتجلة، كما هي في خطاب الرئيس، بل هي مُدونة أُعدّت للنشر؛ أي أنّ كلّ مُفردة فيها قد رُوجعت وعُدلت مرّات عديدة، ناهيك عن كونها قد صيغت من قِبَل مُتخصّصين مُحترفين، لهم باع في هذا المجال؛ منوطٌ بهم الالتزام بقواعد الكتابة، وبميثاق المهنة، والنأي عن ممارسة تلك الأساليب التضليليّة،

التي لا يتحلّى بها خطابٌ ما، حتّى تفتّ في عضده، وتحول دون استقامة عُوده؛ ممّا يعوق انتظام هذا الخطاب وينال منه، ويسمه بالخلل والاضطراب.

بالإضافة إلى أنّه سيتمّ مناقشة منطق هذه الخطابات في تناولها هذه المذبحة، في مُدوّناتها، وفي سرديّتها للوقائع بخصوص ذلك، ومُحاورتها، وتحليل حججها ومُبرراتها وأساليبها الإقناعيّة، في صده.

2. خطاب المعارضة

تتّهم المعارضة، السلطة أنّها هي المُدبّرة والمُخطّطة، مع سبق الإصرار والترصد، لارتكاب المذبحة وقتل المعتصمين بدمٍ بارد؛ مُؤكّدين أنّه "في الأيام السابقة على بدء المذبحة كان مُوالون لصالح قد أقاموا جدارًا حجريًا بارتفاع 2.5 مترًا - [في الجهة الجنوبيّة من شارع الدائري، بالتقاطع مع جولة الرقاص، جوار المركز الطبي الإيراني³³] - بين المُتظاهرين والمسلّحين، ثم أغرقوه بالبنزين مع بدء الهجوم، ممّا نشر سُحب الدُخان التي أخفت الأنظار عن مُطلق النيران وحاصرت المُتظاهرين، كان كلّ القتلى والجرحى تقريبًا من المُتظاهرين المُصابين بالرصاص. كان المتظاهرون يحملون جُثث القتلى والمُصابين على (بطّانيات) إلى المستشفى الميداني - عيادة صغيرة في وسط الساحة، بها بعض الأطباء - ويعودون مُحمّلين بالأحجار على ذات (البطّانيات) للمُتظاهرين كي يواجهوا المُسلّحين الذين زادوا من حدّة إطلاق النار³⁴. عندما حطّم المُعتصمون الجدار المبني على ثلاث طبقات تتوسّطه خرسانة مُسلّحة، بدأت موجاتٌ منهم تعبر إلى المنطقة التي يُطلق منها المُسلّحون النّار، وداهموا بيت أحد المُحافظين وأشعلوا فيه النار، وكذلك بنايات قريبة منه بحثًا عن المُعتدين رغم استمرار الرصاص، وصادروا عدّة بنادق آليّة وعُبّوات رصاص من المباني طبقًا للشهود³⁵، وطبقًا للمقابلات التي أجرتها مُنظمة Human Rights Watch ونشرتها في تحقيقها الواسع بعد عامين من المذبحة، بعنوان (مذبحة بلا عقاب) في 12 فبراير 2013م. وفي هذا الصدد، انتقدت المنظمة ما قام به أولئك المُعتصمون في ممارسة عمليّة الضرب لبعض المُسلّحين المشتبه بهم بالضّلوع في المذبحة بقسوة؛ حاتّة في الوقت ذاته على ضرورة التحقيق مع من بدر منه هكذا ممارسات³⁶. وعلى خلفيّة هذه المذبحة، أقال الرئيس صالح النائب العام عبد الله العلفي في شهر أبريل 2011م، بسبب مُتابعته الدائمة النشيطّة لها، ومُطالبته بحماية المُتظاهرين، وأمره بحبس المُشتبه بهم الأربعة عشر جميعًا على ذمّة التحقيق، فضلًا عن تهديده بالاستقالة إذا لم يتم اعتقال أهمّ المُشتبه بهم، ومنهم مسؤولون حكوميّون حسب ما ورد في مقابلته مع صحيفة إقليميّة، بالإضافة إلى انتقاده حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس صالح يوم المذبحة³⁷. وعلى الرغم من أنّ العلفي كان محسوبًا على النظام، فإنّه أكّد على استقلاليّته - في ما يخصّ المُظاهرات، وهذه المذبحة تحديدًا - في تصريحاته التي أدلى بها قبل إقالته بأسابيع. وفي صدد التدليس على النائب العام في هذه القضية، أفاد التلفزيون الرسمي (اليمن) في 23 مارس، أنّه قد اتهم الأحزاب السياسيّة بمسؤوليّتها عن المذبحة، لكنّ النائب العام قد أنكر - في اتصال هاتفي بساحة التغيير على العلن - صحّة هذا التقرير المنسوب إليه³⁸. وقد أبانت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن المذبحة أنّ أمرًا قضائيًا صدر من إحدى المحاكم اليمينيّة، بناء على طلب قدّمه محامو أهالي الضحايا في 13 أكتوبر 2012م "بالتحقيق مع علي صالح و(11) من أركان حكمه (...)، ولكنّ تلك التحرّكات القضائيّة

أجهزها صالح، إذ كانت أجهزة الأمن والقضاء تُدار من أركان نظامه³⁹ على حدّ وصف المنظمة. ومن جهة أخرى، رفضت المحكمة برئاسة القاضي يحيى علي العنسي طعنًا قدّمته النيابة ببطلان طلب التحقيق مع الرئيس صالح، بموجب قانون الحصانة الممنوحة له ولأركان نظامه؛ حصانة قانونية من أيّ مُلاحقة قضائية عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكمه، والتي أقرّها البرلمان أواخر 2011م، مقابل موافقته على التنحي عن السلطة، ونقلها إلى نائبه. وأمرت المحكمة بالتحقيق أيضًا مع 12 آخرين (...).

بعد قرار المحكمة ببطلان استئناف النيابة، وتأييدها لقرار التحقيق مع صالح وأعوانه، قدّم محامو صالح استئنافًا آخر لقرار المحكمة. وفي هذا السياق أفاد المحامي المعارض عبد الرحمن برمان أنّ قرار المحكمة الاستئنافية نافذ، ويلزم قرارها إحالة المُتهمين إلى التحقيق، وأنّ محاولات التهرب من الأمر قد غدت غير مُجدية⁴⁰، بالإضافة إلى مطالبة ممثلي الادعاء الرئيس عبد ربه هادي تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تتولّى عملية التحقيق بعد اتّهامهم النيابة بمُبالاة الرئيس السابق⁴¹. ناهيك عن تلك المحاولات المُتكررة من قبل جماعة حقوقية يمنية ودولية لـ"الدفع بملف (مذبحة جُمعة الكرامة) إلى مجلس الأمن الدولي، عن طريق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولكنّ الوضع السياسي والعسكري المُتأزم، واحتدام الصراع الداخلي، وحدثت قضايا حقوقية أخرى، أفشل أيّ تحرّك لهذا الملف"⁴². وقد تمّ إلقاء القبض على ما لا يقل عن 14 من المُسلّحين القناصة ومن المُشتبه بهم، وتمّ استجوابهم في ساحة التغيير من قبل لجنة أمنية، ومن ثمّ تمّ تسليمهم بعد ساعات إلى الفرقة الأولى المُحاذية للساحة، وهي بدورها سلّمتهُم إلى النيابة العسكرية حدّ قولها. وفي صدد ذلك صرّح وزير العدل مُرشد العرشاني في حكومة الوفاق بعد عامٍ من المذبحة: "إنّ الجناة الحقيقيين هربوا، ولم يدخل السجن غير مُعاونيهم ومُناصريهم"⁴³.

ومما يؤخذ على المعارضة- في ما يتعلّق بهذه المذبحة- وتحديدًا بعد تسلّمها مهامّ الحكومة مُناصفة مع السلطة، تقصيرها التامّ وتقاعسها عن مُتابعة ذلك، فضلًا عن تفریطها في دماء الشهداء، بموافقتها على إقرار قانون الحصانة الممنوح لبعض رموز النظام السابق، بناء على ما نصّته بُنود المُبادرة الخليجية، والمُصادقة عليه من قبل أحزابها في البرلمان، مما يجعلها شريكة في الضلوع في ارتكاب هذه المذبحة على وجهٍ آخر. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبانت مُنظمة هيومن رايتس في تقريرها بشأن ذلك، أنّ ثمة سُبُلًا ثلاثة لمُلاحقة أيّ مسؤول، وإن كانت لديه حصانة وفق هذا القانون⁴⁴: الأول: الطعن عليه أمام المحكمة في اليمن؛ الثاني: أن تُلاحق سلطات دولة أخرى أيّ مُشتبهين داخل نطاق اختصاصها القضائي. إذ إنّ المحاكم بالخارج غير مُلزَمة بقانون الحصانة الصادر في اليمن، فضلًا عن أنّ أيّ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو أيّ جرائم ضدّ الإنسانية، قد تخضع للاختصاص القضائي العالمي؛ بمعنى أنّه يمكن مُحكمة الجُناة فيها أمام أيّة محاكم تسمح قوانين دولها بذلك. أمّا الثالث: أن تقبل الحكومة الانتقالية اليمنية باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ما يخصّ الجرائم ضدّ الإنسانية، بما فيها المُرتكبة أثناء الانتفاضة، وإن كانت اليمن ليست دولة طرف في هذه المحكمة. لكن يمكنها أن تقبل اختصاص المحكمة بأثر رجعي من خلال التقدّم بإعلان رسمي لها، كما أنّ بوسع مجلس الأمن أن يُقرّر إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية لتبجّته.

وفي هذا الصدد، أكدت مُنظمة سام للحقوق والحُرِّيات، ومقرّها جنيف، في بيانها أنّ: "سياسة الإفلات من العقاب بحقّ المُتورّطين بقتل شباب الثورة اليمنية، ساهمت في تعميق آثار الانتهاكات طوال سنوات الصراع الدائر في اليمن"، مبيّنة أنّ "التحقيقات الحقوقيّة والميدانيّة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشكّ تورّط أكثر من 11 مسؤولاً حكومياً من أركان النظام السابق بشكلٍ مُباشر في هذه المجزرة، إضافة إلى 78 شخصاً من أفراد الأمن دون أن يتمّ اقتضاء العدالة من أولئك الأشخاص"⁴⁵. وقد أدرجت المحكمة 34 شخصاً من بين المشتبه بهم الـ(78) المُدعى عليهم في قرار النيابة بتاريخ 29 يونيو 2011م كهاريين من العدالة، بمنّ فيهم من يُزعم أنّهم العقول المُدبّرة للهجوم⁴⁶. واتّهمت المُنظمة الرئيس علي صالح بأنّه قد عمد "خلال فترة حكمه إلى تعطيل كلّ الجهود الرامية لتقديم المُخالفين للجهاز القضائي؛ إذ قام بإقالة المُدعي العام عبد الله العلفي الذي كان وقتها مُكلّفاً بالتحقيق في الجريمة بعد أن أمر بإحالة المُتهمين - من بينهم مسؤولون حكوميّون - للاستجواب، مشدّدة على أنّ الجُناة لم يخضعوا للاحتجاز أو التحقيق"⁴⁷. وقد أرجعت منظمة سام الأسباب التي ساعدت في تعزيز سياسة الإفلات من العقاب إلى عوامل عدة: أولّها: قيام البرلمان اليمني بإصدار قانونٍ يُعفي علي صالح وأركان حكمه من المسؤولية الجنائيّة عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة توليه الرئاسة. ثانيها: كان في غياب الإرادة الحقيقيّة للحكومة اليمنية بعد الثورة في تحريك الدعوى الجنائيّة، وتفعيل المساءلة الجنائيّة بحقّ المسؤولين الذين قاموا بهذه المجزرة وسواها. أمّا العامل الثالث: فيرجع لغياب النظام القضائي اليمني، وعدم أهليّته للبحث في هذه القضايا نتيجة لضعف مكوّناته وعدم إلزاميّة قراراته⁴⁸. فضلاً عن تحميلها المسؤوليّة للجهاز القضائي في عدم تحريكه القضايا الجنائيّة ضدّ المُتورّطين؛ لقصوره في ممارسة مهامّه، ولعدم وجود أدوات ضبط وإحضار تُجبر الأجهزة الأمنيّة على إحضار الأشخاص المُتهمين بجرائم القتل والاعتداء المُباشر. بالإضافة إلى تحميلها "المجتمع الدولي المسؤولية الكبيرة في دورها السلبي أمام الجرائم التي ارتكبت في اليمن داعية المحكمة الجنائيّة الدوليّة للقيام بدورها الوظيفي، وفتح تحقيق جنائي جدّي في تداعيات المجزرة التي أودت بحياة العشرات وإيقاع العقوبات المُلائمة على المُتورّطين"⁴⁹.

ثالثاً: النّسقُ الحجاجي في خطابي السُّلطة والمعارضة

ويأتى دراسة ذلك من خلال إنعام النظر في هذين الخطابين: الأول: الخطاب السلطوي؛ المُتمثّل في خطاب الرئيس، وكذلك في تلك الخطابات المؤالية للسُّلطة المُتبنيّة وجهة نظرها، وفي قراءتها وتحليلها، والكشف عن الخلفيّة المعرفيّة المُوجّهة لها، واستجلاء الأنساق المُضمرة المُتحمّكة في مقصديّاتها، وما تروم وتسعى إليه من ترويج هكذا خطابات، فضلاً عن دراسة آليّاتها وطرائقها في سرد الحجج والتبريرات، وما عمدت إليه من أساليب إقناعيّة، لدفع التّهم والجنايات، المُتهم فيها النظام الحاكم ونفيها عنه، وفي محاولة تبرير ساحته عن ممارسة أعمال العنف والاعتداءات أو استخدام القوّة المُفرطة أو ارتكاب المجازر ضدّ المُعتصمين، لا سيّما في اتّهامه بارتكاب هذه المذبحة. الثاني: خطاب المعارضة، وما تضمّنه من اتّهامات للخطاب الأول (السلطوي) بارتكاب المذبحة، وتبادلها الاتّهام ذاته مع ذلك الخطاب من جهة، وباتّهامها بالتقاعس والتخلّي عن دماء

الشهداء، وبالأخصّ عن شهداء هذه المذبحة، وعن المطالبة بالقصاص لهم من مُرتكبيها، في سبيل تحقيق مناصب سياسيّة من جهة أخرى.

1. خطابُ السلطة

ومن أبرز هذه الخطابات، خطاب الناطق الرسمي باسم المؤتمر الشعبي العام، ومحامي الرئيس صالح، محمّد المسوري في صفحته على (Facebook)؛ أفاد فيه أنّ ثمة معلومات وصفها بـ(التسع الحقائق الأولى للجريمة البشعة جمعة الكرامة 18 مارس 2011م)، مؤكّداً أنّها معلوماتٌ مُستقاةٌ من واقع التحقيقات في قضيتي (مذبحة الكرامة)، و(تفجير جامع دار الرئاسة) التي استهدفت اغتيال الرئيس صالح وبعض رجال الدولة، وأنّه لا لبس فيها ولا تلفيق ولا مُزايدة من لدنه، وباعترافات الشهود والمستندات ونحوها، ووعدَ بنشر عشر حقائقٍ آخر في يومٍ لاحق، صائغاً إيّاها في تسعة استفسارات عدّة، كالآتي⁵⁰:

أ- كما هو معلوم أنّ الفرقة الأولى مدرّع وقيادتها كانت جزءاً من النظام الذي يُطالب الشباب حينها بإسقاطه، ولم تتضمن الفرقة وقيادتها للساحة إلا بعد ارتكاب مجزرة الكرامة بأربعة أيام، وتحديدًا في 21 مارس؛ والسؤال: على أيّ أساس قامت اللجنة الأمنية والتنظيمية بالساحة بتسليم الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم والقبض عليهم فور ارتكاب الجريمة وإيداعهم في معتقل الفرقة الأولى مدرّع، وهي جزء من النظام الذي تتهمه الساحة بارتكاب المجزرة؟⁵¹.

ب- بعد فترةٍ من اعتقال الفرقة للجُناة وإيداعهم السجن، قامت بإرسال بعضهم إلى السجن الحربي، وليس الجميع كما كنّا نظن؛ وهو ما يُثير تساؤلات عدّة: أين بقيّة الأشخاص الذين استلمتهم الفرقة الأولى مدرّع، وما هو مصيرهم الآن؟ والأهمّ لماذا لم تُسلمهم الفرقة للنيابة العامّة؟ والأدهى لماذا لم تكشف اللجنة الأمنية للساحة عن أسمائهم، لا سيّما وأنّ الجميع يُطالبون ويُلحّون في الكشف عن أسمائهم وهويّاتهم؟

ج- يبيّن المحامي أنّ مجلس الدفاع الأعلى قرّر في الأسبوع السابق لمجزرة الكرامة أن تتولّى الفرقة الأولى حماية المُخيّمات والمُعتمدين بدلاً عن قوّات الأمن المركزي، ولكنّ قيادة الفرقة لم تُقم بتنفيذ القرار إلا فور ارتكاب المجزرة، وهو ما يُثير تساؤلين: الأوّل لماذا لم تُقم قيادة الفرقة بتنفيذ القرار وحماية الساحة فور صدور القرار؟ الثاني لماذا انتظرت حتى ارتكاب المذبحة، ثمّ قامت على إثرها بتنفيذه والقيام بالحماية؟⁵².

د- يجزم المسوري أنّ بعض الأهالي في صباح يوم المذبحة، شاهدوا مجموعة من المُسلّحين بالزي المدني في أحد أسطح المباني المُطلّة على شارع الدائري، واعترضوا على تواجدهم، فنزل إليهم أحدهم، وأخبرهم أنّه من الفرقة الأولى، وبعد نقاشهم معه أبرز إليهم هويّته العسكريّة، وأنّه يُدعى الرائد عبد الله المخلافي، ومن ثمّ توجّهت المجموعة المُسلّحة لمكان آخر بعد منع الأهالي لهم واعتراضهم عليهم. ومن جهة أخرى، يؤكّد المسوري أنّ قيادة الفرقة قد رفضت رفضاً قاطعاً تنفيذ أوامر النيابة العامّة بإحضار المذكور للتحقيق معه بشأن ذلك؛ ممّا يُثير تساؤلات عدّة: لماذا قامت الفرقة بنشر عناصرها المُسلّحة، وبالزي المدني في أسطح بعض المنازل المُطلّة على مسرح الجريمة منذ صباح الواقعة؟ ولماذا رفضت قيادة الفرقة إرسال المذكور إلى النيابة للتحقيق معه؟ وأين هو المذكور حالياً وجماعته المُسلّحة، وما مصيرهم؟

هـ- يؤكد المسوري أنّ مجموعة من المسلّحين المُلتَمِّين في يوم المذبحة وصلوا على متن ثلاث سيّارات بيضاء (تويوتا land cruiser - 1999)، ونزلوا بالقرب من مدرسة أسماء للبنات، ومن ثمّ انتشروا في الشارع العام مُقابل السور من الناحية الجنوبيّة، مكان ارتكاب الجريمة، وأخذوا يُطلقون النار صوب المُعتصمين مُردّدين التكبيرات؛ ممّا يُثير استفسارات عدّة: لمن ترجع ملكيّة هذه السيّارات؟ ولماذا تمّ منع بعض الأشخاص الذين تعرّفوا على ملكيّة تلك السيّارات من التوجّه إلى النيابة للإدلاء بشهاداتهم، بل وتهديدهم بالزجّ بهم في السجن والصاق التّهمة بهم إن خالفوا أوامرهم؟ ولماذا كان الجُناة يُكبّرون عند إصابتهم المُعتصمين وقتلهم؟ وفي هذا الصدد، يمكن الرّد بأنّه كان يمكنه، بوصفه محامي الرئيس والمخوّل بذلك، التقدّم إلى النيابة، وطلب إعادة التحقيق بحجّة ظهور أدلة جديدة، وطلب هؤلاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم، واستفسارهم عن سبب تقاعسهم عن الشهادة آنذاك، لا سيّما وأنّ الأمر قد أصبح مُتأخراً بعد زوال ما كان يحول دون تنفيذ ذلك!

و- يبيّن أنّه ورد في محاضر تحقيقات النيابة العامّة التي أجرتها مع بعض المُعتصمين في المخيمات، أنّ بعضهم قد أدلوا بشهاداتهم في كونهم قد شاهدوا أثناء ارتكاب المجزرة خروج أشخاص من داخل بعض الخيام، وأنّهم قد قاموا بإطلاق النار من مُسدّسات كاتمة، ومن ثمّ يعودون إلى الخيام، ولكنّ النيابة العامّة تجاهلت ذلك. وهو ما يُثير استفسارات عدّة: ما مصدر توزيع المُسدّسات الكاتمة الصوت في الخيام؟ وهل هناك علاقة بين استخدام هذه المُسدّسات داخل الساحة وبين المسلّحين المُلتَمِّين الذين كانوا يُكبّرون عند إطلاقهم النار؟ ولماذا تجاهلت النيابة ذلك، ولم تقم بالتحقيق والانتقال إلى تلك الخيام التي ذكرها الشهود لمعرفة أولئك الجُناة وتضبط مُسدّساتهم؟ وهل كان هناك تدخّل في توجيه التحقيقات صوب مسارٍ معيّن والتستّر على الجُناة، والتضليل على العدالة؟ وقد سبق دحض ذلك؛ في دعوى هذا الخطاب، واتّهامه المُعتصمين أنّهم كانوا مُسلّحين، في صدد الحديث عن خطاب السلطة بهذا الشأن، بالإضافة إلى تنافيه مع ما ورد في تقرير مُنظمة هيومن رايتس.

ز- يجزم المسوري أنّ خطيب الجمعة، يوم المذبحة قد حرّض المُعتصمين على ضرورة هدم السور ذاته الذي أطلق الرصاص الحي من قبله⁵³، وأنّه قد صرّح قائلاً: "إنّ الجنة خلف السور"، شاحداً همّهم للقيام بهدم السور. ممّا يعني أنّه كان يعلم مُسبقاً أنّ هدم السور سيُقابل بإطلاق النار من قبل أولئك المسلّحين المُلتَمِّين، وأنّ ثمة مذبحة تنتظرهم هناك. الأمر الذي يطرح تساؤلاتٍ عدّة: كيف علّم الخطيب أنّ هناك من سيُطلق النار ويحدث مُواجهاتٍ وصِدّاماتٍ دمويّة، يسقط على إثرها ضحايا؟ وهل كانت مُشكلة المُعتصمين آنذاك في الأساس مع السور أو مع النظام؟ ولماذا لم يمنعوا بناء السور أثناء عمليّة البناء إذا كانت مُشكلتهم تكمن في الأساس مع السور؟ وهل كان سيحدث ما حدث لو لم تُنفذ تحريضات الخطيب لهدم السور؟ وهل هناك ترابط بين هذه الحقيقة وبندي الحقيقتين (هـ) و(و) خاصّة، وبقيّة الحقائق عامّة؟

ح- يبيّن المُحامي المسوري أنّ ثمة اعترافات لبعض المُتّهمين في قضيّة (تفجير جامع دار الرئاسة) المُشار إليها آنفاً، أفادوا فيها أنّهم أثناء حضورهم بعض المُحاضرات الدينيّة التي تتعدّد - حدّ قوله - في الأماكن السريّة الخاصّة بهم، بشهرهم المُحاضر أنّه سينضمّ عددٌ كبيرٌ من كبار الدولة وقادتها ومسؤوليها إلى الثورة، وذلك

قبل حدوث المذبحة بيومين؛ ممّا يُثير الشكوك ويطرَح تساؤلين: الأول: كيف علِم المحاضرُ مُسبقاً بانضمام كبار القادة والمسؤولين، ومن ثمّ تبشيره بحدوث المذبحة في اليومين القادمين؟ الثاني: هل كان المُحاضر على علم ودراية كاملة بموعد ارتكاب المذبحة التي كانت سبباً في تحقيق ما بشر به، وكيف ومتى وأين ولماذا؟ وإذا كان الأمر هكذا - حسب ملفوظ هذا الخطاب - لمَ لم تأخذ النيابة العامة به ما دام مُدعماً بأقوال الشهود، وتُدرجه ملفّ القضية، أم أنّ الأمر يعنونه عوارٍ ما، فلم يؤخذ به، وبالتالي تمّ رفضه؟

ط- استناده إلى ما ورد في تقرير منظمة هيومن رايتس المعنون بـ(مذبحة بلا عقاب)، الصفحة 27 في أنّهم استفسروا اللواء علي محسن عن الجناة الذين تمّ إخلاء سبيلهم من الفرقة، فأجاب: "إنّ المُشتبهين الوحيدين الذين أُفرج عنهم، تمّ إخلاء سبيلهم بناء على أوامر علي صالح، وهذا اعترافٌ صريحٌ منه، بأنّه أفرج عن الجناة الذين تمّ اعتقالهم في الفرقة، ممّا يُثير تساؤلات عدّة: هل يُعقل أن يقوم اللواء محسن بالإفراج عن الجناة بتوجيهات من الرئيس السابق، وهو أساساً قد انشقّ وانضمّ إلى الثورة بسبب ارتكاب هذه المذبحة؟ وأين هي هذه الأوامر، ولماذا لم يُظهرها للرأي العام، ولماذا لم يظهر هذا القول إلا مُؤخراً؟ وكيف تمّ الإفراج عن الجناة من قبله وهو يدّعي أنّه حامي الثورة التي تُطالب بالقتل، وهو نفسه يُطالب بمحاكمتهم؟ ومن هم الأشخاص الذين تمّ إخلاء سبيلهم بناء على أوامر الرئيس كما أفاد في قوله؟ ألا يُعدّ إفراجه عنهم تحت أيّ مُبرّر سبباً قانونياً لإحالاته للتحقيق ومُقاضاته؟ وكذلك ألا يُعدّ ذلك دليلاً قوياً وكافياً لإقناع من يُشكك بحقيقة تهريب الجناة من الفرقة؟ وبناء على ذلك، يتساءل: ألا يُعدّ ذلك دليلاً قاطعاً على صحّة جميع الحقائق التسع المذكورة آنفاً؟ لكنّ هذه المعلومات التي أوردها المسوري تتناقض تماماً - أو بالأحرى يمكن وصفها بالتدليس والتحريف - مع تصريح الناطق باسم القوّات المُنظمة للثورة عسكر زعيل مُتهماً فيه الرئيس صالح بالإفراج عن 14 مُتهماً بارتكاب المذبحة، ومع تلك الوثيقة التي نشرها المركز الإعلامي للفرقة الأولى في الذكرى الثانية للمذبحة؛ مفادها أنّها صادرة من الرئيس صالح يأمر فيها وزير داخلية بالإفراج عن عددٍ من المُتهمين وعدم مُلاحقتهم؛ ممّا يدلّ على أنّ الجناة لم يكونوا بحوزة الفرقة، أو في سجنها عندما أصدر الرئيس صالح توجيهاته للوزير، وليس للجنرال، كما يدّعي المسوري⁵⁴.

يتفق مع هذا الخطاب، بعضُ الصُحفيين والإعلاميين، أمثال كلٍّ من: وفاء الشبيبي⁵⁵، وعبد المجيد التركي⁵⁶، وموقع صحيفة المُنتصف⁵⁷، وكذلك تقرير (مُنظمة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة)⁵⁸. وقد تركّز هذا التقرير في نقده صراحةً على إدانة حزب (الإصلاح) على وجه الخصوص؛ مُحملاً إيّاه سبب اندلاع الثورة في 11 فبراير، أو كما يُطلق عليها (الأزمة السياسيّة الطاحنة)، مُرجعاً إيّاها إلى "انسداد الأفق السياسي للحوار بين قيادات الأحزاب، ولأسباب كثيرة؛ أفواها سيطرة - وتأثير - التيار الديني التقليدي والتقليدي المُتطرّف على التيار المدني في تلك الأحزاب (وبالذات داخل حزب الإصلاح الديني)، ممّا أدّى حتماً إلى وقوع جرائم جنائيّة جسيمة، وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، أبشعها جرائم القتل والإبادة الجماعيّة، وجرائم ضد الإنسانية، وإصابات وتقطّع ونهب، وغيرها من الجرائم، كما نتج عن ذلك قيام تمرّدات مُسلّحة وفوضى مُمنهجة، تقوم على إثارة النعرات الدينيّة والطائفيّة والمناطقية والقبليّة بين اليمنيين، وإحاق الأضرار بالمصالح والممتلكات العامّة

والخاصّة، وبالاقتصاد الوطني، وتكدير السلم الاجتماعي والأمن العام⁵⁹. ولذلك تحدّد هذه المنظّمة وظيفتها إزاء ذلك، إدراكًا منها بما ينوط بها أدأؤه- كما تُعلّل- واستشعارًا بالمسؤوليّة المهنيّة والواجب الأخلاقي بأهميّة الدور الذي ينبغي أن تقوم به منظمّات المجتمع المدني في اليمن- كطرفٍ محايد، كما تصف نفسها- في السعي وراء الحقيقة، وكشفها أمام المجتمع المحلي والدولي؛ من خلال العمل على رصد كل ما أدّعي على الأحزاب السياسيّة اليمنيّة وتحميلها المسؤولية عمّا أُرُتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك توثيقها، بهدف تشخيصها ومعرفة أسبابها وخلفياتها الحقيقيّة، وإطلاع الرأي العام المحلي والدولي على ذلك. وانطلاقًا ممّا التزمت به هذه المنظّمة الحقوقيّة (منظّمة المعونة)، في بروتوكولها Protocol أو خارطة عملها- الموضّحة آنفًا- في تناول هذه القضايا، وألّزمت به ذاتها، يتمّ تحليل خطابها وقراءته وفق ذلك، بوصف هذا (التقرير الحقوقي) نصًّا أو مُدونة وثائقيّة، أو وثيقة تاريخيّة تتقادم مع الزمن للأجيال اللاحقة، واستجلاء مدى ما التزم به (التقرير) في تنفيذ ما أقرّ به من عدمه⁶⁰، بالإضافة إلى التطرّق إلى أبرز ما يتّسم به تقرير هذه المنظّمة- بوصفها مُوالية للسلطة- بصورة عامة، ومُقارنته مع أوردته منظّمة هيومن رايتس، بشأن هذه المذبحة على وجه التحديد، في ما يأتي:

أ- مُمالة خطابات السلطة للسلطة- لا سيّما منها خطابا المسوري وهذه المنظمة- وتعصبها تعصبًا تامًّا، وتحاملها البالغ على المعارضة، وتحديدًا حزب الإصلاح، وعدم التزامهم، وعلى الأخصّ خطاب المنظّمة، بما أقرّت به من التزام الحياد والتجرّد والموضوعية، وبمبادئ المهنة، في مناقشة حيثيّات هذه المذبحة ووقائعها، وسوى ذلك من القضايا والأحداث.

ب- لم تتطرّق خطابات السُلطة، وعلى الأخصّ منها خطابا المسوري، ومنظّمة المعونة، إلى ذكر ما خلُصت إليه منظّمة هيومن رايتس ووتش- التي استندت إليها في بعض ما أورداه في خطابي تقريرهما- أنّ قيادة قوَّات الأمن المركزي التي كانت مُرابطة في الجهة الجنوبيّة من الساحة المُحاذية للجدار "قد تلقّت تحذيراتٍ عدّة من مسؤولين أمنيّين وبعض السكّان باقتراب وقوع مذبحة في الأيام والساعات السابقة على الهجوم، وكذلك دعوات مُتكرّرة بالنجدة ما إن بدأ إطلاق النار. لكن في الليلة السابقة على الهجوم، انسحبت قوَّات الأمن المركزي من الشوارع التي شهدت إطلاق النّار، وقامت وقتها بحماية المُسلّحين من المُتظاهرين"⁶¹. وكان يفترض بهذين الخطابين السُلطويّين أن يُفند ذلك، لا أن يتجاهلاه، ممّا يسمّهما بعدم الحياد، وعدم تحريّ الموضوعيّة من جهة، ويدحض من جهةٍ أخرى حُجّتهما في ما اتّهما به خطاب المعارضة من الإعداد المُسبق للمذبحة والتخطيط لارتكابها، ويدفع منطقهما في ذلك؛ كما ورد تحديدًا في دعوى المسوري في الحقيقتين أو الاستفسارين (الآنفين: ه)، (و). إذ لو كان الأمر فعلاً، كما ورد في تحقيقات هيومن رايتس؛ في تقصير قوَّات الأمن في اتّخاذ الاحترازمات الأمنيّة إزاء ذلك، بل وتجاهل قيادتها لهذه المعلومات، فضلًا عن إصدارهم الأوامر بالانسحاب من مسرح المذبحة، على الرغم من علمها المُسبق إلى ما قد يؤدي إليه التقصير، في أداء هذه القوَّات بما يناط بها من مهام- أبرزها مهمّة حماية المُتظاهرين- وإلى وقوع ما لا يُحمد عُقباه، ممّا يسمّى قيادة هذه القوَّات، بما

وُسِّمت به المُعارضة من لدُن هذين الخطابين وسواهما، بالتواطؤ والتآمر والتخطيط ضدَّ المُعتصمين، ويُدخلها ضمن دائرة الشكوك والمساءلة القانونية.

ج- اتَّفَق خطاب هذه المُنظَّمة مع بعض الخطابات السلطويَّة الأخرى؛ في أنَّ السبب الرئيس في ارتكاب المذبحة- كما سبق بيان ذلك- يرجعُ إلى تحريض خطيب الجمعة (فؤاد الحميري)⁶² المُعتصمين والمُصلِّين عمومًا على هدِّ السور الذي بناه الأهالي من سُكَّان الحارات المُجاورة للساحة- على حدِّ تبريرها- كي يحدِّوا من توسُّعها من الجهة الجنوبيَّة. وهذا ما يتنافى مع ما حدث إبَّان ذلك اليوم من وقائع وأحداث؛ إذ أنَّ الخطيب المذكور لم يتطرَّق إلى ذكر السور أو الجدار العازل في خُطبته البتَّة، بدليل منطوق خطابه المُسجَّل فيها كما سبق بيان ذلك، وهو ما يدحض اتِّهامهم إبَّاه بمعرفته مُسبقًا بوقوع المذبحة، أو بأنَّها ستقع. وإذا ما سلَّمنا جدلًا، وافترضنا أنَّه قد حرَّض على هدِّ هذا السور أثناء إطلاق النَّار على المُتواجدين في الساحة- بعد أداء صلاة الجمعة- السِّلَميِّين سواء من المُصلِّين أم من المُعتصمين؛ فهذا ليس تحريضًا، بل هو نداء استغاثة، وخطابٌ عامٌّ- ليس خاصًّا بالمُعتصمين حدَّ زعمهم- موجَّهٌ إلى كلِّ من: مَنْ يقطنُ خارج السور من المواطنين، أو مَنْ يقطنون الحارات المُحيطة بالساحة، أو إلى قوَّات الأمن المركزي المُتموضعة في الجهة الجنوبيَّة من الساحة خلف هذا السور، أو إلى قوَّات الفرقة الأولى مُدرَّع المُحاذية للساحة من الجهة الشماليَّة، أو إلى أيِّ قوة عسكرية كائنَّة ما كانت، أو إلى كلِّ مَنْ يسمع ويُشاهد ما يحدث عبر عدسات الكاميرات، أو إلى مَنْ يستطيع أن يُوقف شلال الدم المُراق على الأرصفة والشوارع بهذه الصورة الإجرامِيَّة البشعة الفجَّة دون حسيبٍ أو رقيب، وأنَّ يكفَّ هذا الشرَّ القادم، والسيل النَّاري العارم- المُحمَّل بوابل من الرصاص- الآتي من جهة هذا الجدار اللَّعين- الذي خُطِّط ودُبِّر وبُيِّت أمرُه- من لدُن مَنْ يحمل في جوفه قلبًا أسودَّ، بل أحلك سوادًا من حلوكه اللَّيل- لهذا الغرض الدنيء الذي أقلَّ ما يمكنُ وصفه، أنَّه شبيه بتلك المذابح والمجازر التي حدثت في الأندلس إبَّان محاكم التفتيش، أو في البوسنة أو سراييفو أو ميانمار أو سواها، ضدَّ المُسلمين العُزَّل من قِبَل أولئك الصليبيِّين الحاقدين، بدوافع عدَّة: الغلَّ والحقد والكراهيَّة، الهدف منها استئصال شأفتهم وإنهاء وجودهم، أو كالذي يحدث في بعض بلدان أمريكا اللاتينيَّة أو في سواها؛ من انتهاكاتٍ وممارسات عنصريَّة من قبل تلك الدول الأوربية الوافدة عليها، وتحديدًا من الأسباب والبرتغاليين ضدَّ شعوبها الأصليين حدَّ القتل، بل والإبادة الجماعيَّة⁶³.

د- تحميل الخطيب الحميري المسؤوليَّة الجنائيَّة عن إراقة الدماء وحدث المذبحة، أشبه ما يكون بتلك الوقائع- وما أكثرها في بلداننا العربيَّة- التي يُحبس فيها المجني عليه (رافع الدعوى) بدلًا عن حبس الجاني، أو كتلك التي يُغرَّم فيها أهل الضحيَّة، ويُتعبَّت بهم في أروقة المحاكم والنيابات، بينما (القاتل) حرٌّ طليقٌ، يسرُح ويمرُح كما يشاء دون رقيبٍ أو حسيب.

ه- كيف لخطاب (الحميري) أو أيِّ خطابٍ أن يُحدِّث كلَّ هذا، ومتى؟! أتحت وابل الرصاص Volley، ووقع زخات طلقات الذخيرة الحيَّة؟! وأتَّى لامرئٍ أن يسمع ما يُنادى في الميكرفون (مذياع الساحة) في ظلَّ هذه المعمعة والجلبة، والصُّراخ والعويل، والفَرْع المُرعِب، والجزع الرهيب، والفزع المُروِّع؟! وكأنَّ القيامة قد قامت، والنَّاس مذهولون من هول هذا المشهد- (الأجساد تتساقط، والرؤوس تُخترق نواصيها، والصُّدور يُنال من

أفندتها، والدماء تُراق كما النَّعاج في صعيدٍ منى أو في فجاج مكة، والشارع قد اصطبغ باللون الأحمر، واستحال فيه الأسفلت سجّاداً أحمر، بُسِطَ في التّو واللّحظة لزفّ مواكب هؤلاء الشّهداء إلى كنف المولى العليّ العظيم الجليل ورحابه)- يُكابدون عَرَصاتِها، ولسان حال كلّ واحد منهم: "نفسي نفسي"، ممّا يُمطر عليهم من مطر السّوء- وإن كان ليس مطراً إلهياً، مُحَمَّلاً بحجارة من السماء مُهلِكة، لعقاب عباده جزاء ما اقترفوه من معاصي وذنوب وآثام- مُحَمَّلاً بما لا سبيل للمرء دفع ما يتساقط عليهم من هَمَّيان هذا الوابل المdrار، وتلك الزخّات المُباغته، أو الفرار منه لحظة تدفّقه دفقةً واحدة.

و- ما زعمته هذه المنظمة والمحامي المسوري في خطابي عريضة دعواهما، كدليل إثبات على ضلوع الإصلاحيين في ارتكاب المذبحة، أنّهم كانوا في الأساس هم الذين يُكبّرون ويصدقون ب(الله أكبر) عند إطلاقهم الرصاص على المُعتصمين، وفي ممارسة عمليّتي القتل والقنص؛ وكأنّ التهليل والصدق بالتكبير، في نظرها، قد أصبح حِكراً على الإسلاميين- على حدّ وصفهما- دالّة عليهم دون سواهم من العالمين. في حين أنّ هذا الشعار، هو شعار المسلمين أجمعين، يصدقون به صباحاً ومساءً، وفي كلّ وقتٍ وأنّ، ولا يعني ترديده، والصدق به لدى مسلمٍ ما- حسب فهمهما- أنّه قد أصبح معلوماً انتماءً لطائفةٍ معينة، أو عقيدة محدّدة، أو لنتيآر أو لأيديولوجيّة ما؛ فالكلّ يهلّل ويكبّر به، ويتخذ شعاراً له، ليس حِكراً على أحد: المؤمن والمُنافق، النّقي والعاصي، المُعتدل والمُتعضّب، الوَسْطي والمُتطرّف، العالم والجاهل، المُتعلّم والعامّي، الكبير والصغير، الرّفيّع والوضيع، القاتل والمقتول، الجلّاد والضحيّة، الجاني والمجني عليه.

ز- تُوحى خطاباتُ السُّلطة، لا سيّما خطابا المسوري وهذه المنظّمة، أنّه قد تمّت مُناقشة كلّ ما حدث في المذبحة- بما في ذلك مُحاسبة الجُناة وتطبيق ما شرعه الله من حدودٍ فيهم، ومواساة أسرهم، و...- ولم يتبقّ سوى مُسألة هذا الخطيب، أو سواه من المُعتصمين؛ ممّن كانوا في المنصّة، يستغيثون ويستجدون بأعلى أصواتهم، علّ من يُغيثهم ويدفع عنهم هذه الطّامة، ويُزيح عنهم هذا العدوّ الصائل، الذي يصول ويجول ويُثخن في الاعتداء دون رادعٍ يردعه⁶⁴. ولَمّا يئسوا وبُحّت أصواتهم؛ إذ لا مُجيب ولا مُغيث، فقد استحالوا حجارة صمّاء، وجداريّاً خرساء، على حدّ تعبير الشاعر: (لَقَدْ أَسْمَعْتُ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا *** وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي) (وَلَوْ نَارٌ نَفَخَتْ بِهَا أَضَاءَتْ *** وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِي رَمَادٍ)⁶⁵. عندئذ، لم يجدوا بداً، لوقف هذا الشلال المُرّاق سوى المُخاطرة والتضحية بدماء بعضهم حفاظاً على أرواح الدماء الأخرى، بالاقتراب من الجدار، ومُحاولة هُدمه بما تحصّلوه من أدواتٍ مُلقاة في الشوارع: عصي، حجارة، سكاكين، هراوات، حدائد، وما تسنى لديهم من أدوات، ومنهم من تولّى رشق القنّاصين بالحجارة ومُناوشتهم، كي يتمكّنوا من هُدمه. ولَمّا تمكّنوا من هُدم جزء منه، ومن مُطاردة المُسلّحين والإمساك ببعضهم، سلّموهم للفرقة الأولى مُدرّعين.

ح- خلّو خطابُ المنظّمة من الأدلّة والبراهين في ما أقرته في تقريرها، بخصوص المُستهدفين والضحايا في المذبحة أنّهم كانوا من الشباب غير المُتحرّرين، وأنّه قد تمّ توزيع كوافي صفر لمن دُبر وخُطّط لاستهدافهم بالقنص والقتل، كي يتمّ تمييزهم من بين المُعتصمين والمُصلّين، فضلاً عن أنّ مُعظم الضحايا كانوا على الأرصفة الجانبية؛ في إشارة إلى أنّ القنص كان من البيوت المُتاخمة للساحة، وأنّها كانت مُبيّنة ومُدبرة من قِبَل

الإصلاحيين، بالإضافة إلى ما أقر به السوري بدعوى أن شهوداً قد أدلوا بشهاداتهم في محاضر النيابة العامة، في أن ثمة من كان يُطلق النار من مسدسات كاتمة للصوت صوب المعتصمين - وهو ما ادعاه أيضاً الرئيس علي صالح، وقيادة قوات الأمن بأن المعتصمين كانوا مسلّحين - وأن النيابة قد تجاهلت ذلك، ولم تُعره اهتماماً. وهو ما نفاه تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، في ما انتهت إليه في تحقيقاتها: "المتظاهرون لم يكونوا مسلّحين، رغم أن بعضهم رشقوا المسلّحين الذين كانوا يطلقون عليهم النار بالحجارة، كما حطّم المتظاهرون الجدار، ودهموا منزل المحافظ، وبنائيات أخرى اعتلاها المسلّحون لإطلاق النار منها، وذلك مع استمرار إطلاق النار، داهموا بيت المحافظ، وأشعلوا النار فيه، وضربوا بعض المسلّحين المشتبهين بقسوة؛ [مؤكدة من جهة أخرى أنه] ينبغي أيضاً أن يتم التحقيق مع المتظاهرين المشتبه في قيامهم بضرب من يُشتبه في كونهم مسلّحين تابعين للحكومة"⁶⁶.

2. خطاب المعارضة

يُعدّ المؤتمر الصحفي للرئيس صالح ولوزير داخلية - كما يُقر أحد الناشطين - "اعترافاً كاملاً ومؤثّقاً، وسيّد الأدلة بمن يقف خلف الجريمة، وبتورطهم المباشر، وبدأ صالح يُكيل التّهم لجيران الساحة بصورة تتناقض مع توجيهاته المعلنة آنذاك بتشكيل لجنة تحقيق، فيما هو أصدر الحكم مسبقاً وأمام الملأ (...). فكان مؤتمره الصحفي جريمة أخرى بجانب الجريمة التي ارتكبت بحق شباب عزّل تورّعوا بين أرجاء الجمهورية، بصورة تؤكّد شعبية الثورة الشبابية وانتماءها للوطن برمته لا لحزب أو قبيلة أو طائفة، كما كان يُروّج البعض"⁶⁷. ويُصرّح رشاد الشرعبي أن "مذبحة جمعة الكرامة أوضّح صورة لبشاعة نظام علي صالح ووحشيته وحقارته، حيث كانت تكشف عن حجم الحقارة التي يتّصف بها هذا النظام والفهلوة التي يُدير بها قضايا خطيرة في البلد وصلت حدّ إلصاق التّهمة بالضحايا الذين كانوا في غالبيتهم شباباً يمثلون كل اليمن"⁶⁸. أما الصحفي عبد الرحمن الشوافي، فيرى أن "جمعة الكرامة هي الحدث الأكثر حضوراً في اليمنيين، كما هي الحدث الأكثر دموية، والشاهد الثابت على دموية - وإجرام - النظام البائد بحق شباب لم يكن ذنبهم إلا أنهم يتطلّعون لمستقبل مُشرق لبلدهم مثل بقية العالم" مضيقاً إلى أنه قد "رحل المسؤول الأول عن مجزرة الكرامة، بينما بقي أولئك الشباب أحياء عند ربّهم، وفي أذهان كلّ عشاق الحرية وفي صفحات التاريخ كذلك"⁶⁹. وصرّحت جميلة مرعي عضو الحزب الاشتراكي، إن "تلك المجزرة، والتي كانت صدى توجّعها وأينها على مستوى اليمن بل والعالم، سوف تبقى خالدة الذكر رغم (...). الانقلاب على مُخرجات الحوار الوطني الشامل"، مبيّنة أن هذه المذبحة قد انعكست على (صالح)، "فبعد تلك المجزرة، انقسم النظام على بعضه، وقَدّم الكثير من الوزراء وأعضاء مجلس النواب والشورى وأعضاء من حزب المؤتمر وقياداته استقالاتهم من مناصبهم بسبب تلك المجزرة الشنعاء، في حين زادت تلك المجزرة شباب الثورة السلمية قوّة وصلابة وثقة مكنتهم من كسر كلّ حواجز الخوف (...). وأنهم كانوا كالسيل الذي يجرف كلّ شيء أمامهم بكل صمودٍ وصبر، وبصدور عارية قدّموها من أجل ما خرجوا من أجله". ويرى صدام الحريبي أنها كانت "الزّلزال الأول لهذا النظام الذي سقط رأسه فيما بعد تحت ضغط الزخم الشعبي الذي اتّخذ من خيار الثورة قراراً نهائياً له وللأجيال القادمة"⁷⁰. ومن جهة أخرى، اتّهم نجيب الياغي الرئيس علي صالح بأنّه "شارك

في هدم المعبد على رؤوسنا، وسلّم البلد للعُنصريين، وكلّ ذلك لأنّ أبناء اليمن شبّوا عن الطريق، وأرادوا جمهورية على طريقة الشعب يحكم بنفسه، ويختار مُمثّليه عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع⁷¹.

. ويرى يحيى الثلثيا أنّها "الشرارة التي أحرقت كل البلاد، وطالت من أشعلوها بذات الوجد الذي طال قلوب أمّهات- وبنات وأطفال- ضحايا جمعة الكرامة العُزّل الأبرياء". وغرّد الصحفي أشرف عبد الغني: إنّ شهداء المذبحة "بدمائهم أناروا طريق الحرية، وبجرمه [أي صالح ونظامه] ذهب إلى مزبلة التاريخ". أما المُحلّل غمدان اليوسفي، فقال: "في مثل هذا اليوم فُتحت حنفيّة الدم، ومنذ ذلك الوقت صار سفكه سهلاً عند الجميع". وصرّح سمير النمري في ذكرى المذبحة: إنّ صالح كان "يعتقد أنّ رصاص قناصته التي تُصيب هامات الشباب قادرة على بثّ الدُعر في المُتظاهرين وإخافتهم للهروب من الساحة، لكن ما حصل كان نقطة تحوّل كبيرة في بدء انهيار عائلة صالح وسقوطها". وعلى الرغم من تحميل عبد السلام محمد، رئيس مركز أبعاد، طرفاً ثالثاً المسؤولية عن المذبحة ومذبحة دار الرئاسة، في إشارة إلى اختراق الهاشميين له، المنطوي بعضهم أساساً في حزبه، فإنّه يحمله هو وأركان نظامه المسؤولية الأخلاقية والقانونية حتى تحقيق العدالة الانتقالية⁷².

لكنّ الحِجج التي قدّمتها المعارضة آنذاك- في ما يتعلّق بموافقتها على منح أركان النظام السابق قانون الحصانة الشاملة، وإعفائهم من المساءلة القانونية- للشباب ولأبناء الشعب، ولأولياء الدم في المقام الأول، تُعدّ واهيةً غير مُبرّرة، وإن حاولت سوغ مُبرراتها وحججها سوغاً منطقياً، أو إرجاعها الأمر إلى ما تعرّضت له من إكراهات أجبرتها على القبول بذلك- إلى درجة أنّ رئيس الحكومة باسندوة أثناء حضوره جلسة البرلمان المُخصّصة لمنح هذه الحصانة، قد بكى وذرفت عيناه الدموع وهو يستجدي الأعضاء، لا سيّما أعضاء المعارضة منهم، الموافقة على ذلك- لإخراج البلاد من عُق الزجاجة، وممّا تمرّ به من أزمات قد تعصف وتنزلق بها إلى أتون حروبٍ أهليةٍ إذا ما تداركت ذلك، ورضخت لصوت العقل، وللواجب الوطني المُلقى على عاتقها، والمنوط بها مراعاته وأخذه بعين الاعتبار. ويمكن ردّ حجج المعارضة ودفع مُبرراتها بما يأتي:

أ- تعارض ذلك وتنافيه التام مع أحكام الشريعة الإسلامية ونصوصها الغراء، ومع ما أقرّته القوانين والأحكام الدولية المُتعارف عليها، والمُقر بها من قبل دول العالم وسائر الأمم.

ب- أنّ ما يتعلّق بالجناة والمُجرمين سواء من النافذين في السلطة، أم من المُنفّذين لهذه المذبحة أم سواها، وعدم مُحاكمتهم، يزيد من مُعدّل ارتفاع الجريمة وإلى استفحالها وتفشّيها، فضلاً عن خطورة انخراطهم في المجتمع من جهة، وعلى صعوبة تعايش المجتمع والتكيّف معهم من جهة أخرى. بالإضافة إلى فقدان الدولة لهيبتها، والحيلولة دون بسط سلطتها.

ج- أنّ توجّهات السياسة الجنائية المُتخذة من قبل أيّ سلطة، صوب جعل العقوبة يقينياً وسريعاً، مع مُراعاة نظام العقوبات المُعتدلة في شدّتها، يُمثل أسلوباً فعّالاً في مكافحة الظاهرة الإجرامية. ويرتبط بمجال العقاب ما تتبناه السياسة التشريعية من أساليب المعاملة العقابية داخل السجون. ذلك أنّ تحقيق أغراض العقوبة في تهذيب المُجرم وإصلاحه وتأهيله كي يتسنى له التكيّف مع المجتمع، يقتضي تطبيق أساليب ونظم عقابية تتناسب مع كل طائفة من المجرمين⁷³.

وفي الصدد ذاته، أكّدت منظّمة سام أنّ هذه المذبحة قد كشفت الوجد البشع وغير الأخلاقي للنظام اليمني آنذاك؛ في استهداف المدنيين بصورة مباشرة، وأنها كانت تتمّ دون مراعاتها النتائج الكارثية، وفي مخالفتها الجسيمة للقانون الدولي⁷⁴. وأدلى الناشط عمر القاضي بأنّ يوم الحادثة "كان فاجعاً لكلّ اليمنيين؛ الناس صُدموا بهذه المجزرة المُرعبة للشباب، وكانت الحادثة بمثابة عملية اتّحاد للخروج، والعمل على إسقاط نظام صالح بعد رؤيتهم تلك المشاهد الدموية"⁷⁵. وعلى الرغم من مرور ما يتجاوز 12 عاماً، فإنّ مُقترفيها مازالوا إلى اليوم بعيدين عن المساءلة والمُحاسبة، وعن العقاب الذي يستحقّونه جزاء ما جنّته أيديهم في فعلتهم هذه النكراء، فضلاً عن أنّ أسر الضحايا لم يُواسوا بأيّ تعويض يُذكر من أيّ جهة رسمية أو شعبية إزاء ما عانوه ولحقّ بهم من أضرار نفسية وأسرية في مُصابهم الجلل. وفي النقيض من ذلك، يدفع البرلمان المعارض (شوقي القاضي) في مطلع 2022م - المتّهم حزبه (الإصلاح) بارتكاب المذبحة من قبل خُصومه (المؤتمر) - في صدد رعايته وتبنيّه آراء وتوجّهاتٍ للتقارب مع حزب المؤتمر - التّهمة عن الرئيس صالح، وبأنّ ثمة طرفاً ثالثاً هو المسؤول جنائياً عن ارتكاب هذه المذبحة، بل ومذبحة دار الرئاسة ومذبحة ساحة الحرية بتعز⁷⁶، وأن "مَنْ يوجّج الصراع اليوم، وينفخ بها نارَ الفتنة بين شركاء النضال، إنّما يخدم أجندة الطرف الثالث - على حدّ رأيه، في إشارة إلى خصمهم القائم على السلطة حالياً - وإن تدنّر بلبوس الثّوار والمُناضلين والحقوقيين، أو انتمى للمؤتمر أو الإصلاح أو المشترك أو فبراير 2011 العظيمة"⁽⁷⁷⁾ فضلاً عن وصفه 2 ديسمبر 2017م، يوم انفضاض التحالف بين علي صالح والحوثيين (أنصار الله) بأنها ثورة كاملة الأركان⁷⁸. وفي صدد ذلك ردّ أحمد الشلبي عليه، مُحمّلاً إيّاه المسؤولية الأخلاقية في الحديث عن ذلك؛ وفي دفاعه عن السلطة، وبأنّها هي مَنْ صانت دماء اليمنيين، وأنّه كان يجول اليمن آنذاك دون أن يتعرّض له أحد بوصفه صحفياً.

يردّ عليه الشلبي بأنّ "السلطة في ذلك الوقت لاحقت وسجنت وقتلت الكثيرين، والشهود كثير (...) وأنّ وجود دولة مسؤولة، يعني في المقام الأول التزامها بحماية الشعب من الطرف الثالث، ومعرفة المُتسبّب في قتل الجماهير وليس فقط حمايتهم وعدم قتلهم"⁷⁹. ومن جهة أخرى يرى أنّ تبرئة السلطة، وخلق الأعذار لها هو "عمل خياني (...)"، لأنّ الأصل طرح الأسئلة على السلطة والشكّ بها، وليس الإذعان لها وخلق الأعذار والتبريرات (...). مع العلم أنّها سلطة فاسدة ومُستبدّة (...). وأنّ الدفاع عن السلطة هو تماهٍ مع أفعالها، ناهيك عن أن يكون ذلك في مسائل قانونية أو جنائية، ولست في موقع يُخوّلُك الحكم أو التقاضي لإصدار الأحكام أو الدفاع عن المتّهم، أو كونك نيابة عامّة أو مُحامياً أو صاحب سلطة تمنحك حقّ قراءة الاحتمالات والأدلة والحكم عليها"⁸⁰. ويبيّن الشلبي أنّ الحديث في مثل هكذا "قضايا معلومة بالوقائع والشهود والضحايا والمتّهمين، ليس رأياً في وسائل الإعلام تقوله وتذهب دونما نقات، وإنّما شهادة، وتكون شهادة زور عندما لا تكون مُخوّلاً بالتقاضي أو إصداراً لإحكام". بالإضافة إلى بيانه أن ما يُروّج في وسائل التواصل، وفي وسائل الإعلام، لم يعد بإمكان شخصٍ ما، إطلاق على ما يعجّ بها من قضايا حقوق الإنسان المدنية والجنائية أنّه رأي في قضايا عامة، إذ غدا ذلك "جزءاً من تغيير السلوك القضائي والسياسي، لأنّها وسائل بالغة التأثير على سلوك الأفراد بمستوى طبقاتهم ومهنهم، ناهيك عن تأثيرها المعروف على المزاج العام". ويختتم الشلبي ردّه بأنّه "تحت أي

مُبَرَّر، كالحفاظ على وحدة الهدف والمشروع، والاصطفاف الوطني، لا يُمكن جَزَ الأحداث من سياقها، والذهاب لترويج مقولات معيّنة مُعلّبة، بهدف منح أطرافٍ استثمارها لأغراض معروفة، وتشويش الرأي العام بمقولات لست مُحوَّلًا بالدفاع عنها في أكثر من موقف ومنصة⁸¹.

الخاتمة

تناولت الدراسة بالرصد والتحليل لخطابي السُّلطة والمُعارضة إزاء مذبحة جُمعة الكرامة بساحة التغيير بصنعاء إبّان ثورة 11 فبراير 2011م، بعد التوطئة وبيان المُراد بمفهوم (المذبحة)، في محورين: الأول: تبادل الاتّهامات بارتكاب المذبحة بين نظامي السلطة والمعارضة. تمّ التوصل فيه، بعد رصدٍ سرديّتهما بخصوص هذه الحادثة، ومناقشتها وتحليل خطابيهما جزاءها، وبالاستئناس بما تمّ نشره في Net عن وقائعها ومُلابساتها وحيثيّاتها في أروقة المحاكم والنيابة العامة ومُنظّمات الحقوق المدنيّة، إلى اضطراب الخطاب السلطوي وتناقضه في إلقاء التّهمة وإسناد الفعل (ارتكاب المذبحة) إلى فاعلين كُثُر مُتعدّدين لا يجمع بينهم جامعٌ: سَكَّانُ الأحياء المُجاورين لموقع فعل المجزرة (ساحة الاعتصام)، الإخوان المسلمون في الداخل والخارج، الشباب المعتصمون أنفسهم (الضحية)، الفرقة الأولى مُدَرَّع (الجيش المُنشق عن النظام) بذريعة مُجاورتها للساحة، ضلوع دول خارجيّة وراءها، فضلًا عن تعدّد رواياتهم واختلافها وتناقضها. وفي المُقابل انتظام خطاب المعارضة واتّساقه في تحديده مُرتكب الفعل. لكنّ ما يُؤخذ على المُعارضة تقصيرها التام وتفاعسها عن مُتابعة المُتورّطين بارتكابها لا سيّما بعد تسلّمها مهامّ الحكومة مُناصفةً مع السلطة، فضلًا عن تفریطها في دماء الشهداء، بمُوافقتها على إقرار قانون الحصانة الممنوح لبعض رموز النظام السابق، بناء على ما نصّته بنودُ المُبادرة الخليجيّة، والمُصادقة عليه من قِبل أحزابها في البرلمان، ممّا يجعلها شريكةً في الضُّلوع في ارتكاب هذه المذبحة على وجهٍ آخر.

أما المحور الثاني: النّسقُ الحجاجي في خطابي السلطة والمعارضة. ففيما يتعلّق بالخطابات السلطويّة، ومن خلال القراءة والتحليل، والكشف عن الخلفيّة المعرفيّة المُوجّهة لها، واستجلاء الأنساق المُضمرة المُتحمّكة في مقصديّاتها، فضلًا عن دراسة آليّاتها وطرائقها في سرد الحجج والتبريرات، تمّ التوصل إلى أنها قد عمدت في ترويج خطاباتها، إلى توظيف وسائل حجاجيّة وأساليب إقناعيّة، لدفع التّهم والجنايات عن النظام الحاكم، وكذلك لم تألُ جهدًا في محاولة نفيها عنه، بل وتبرير ساحتها عن ممارسة أعمال العنف والاعتداءات أو استخدام القوّة المُفترطة أو ارتكاب المجازر ضدّ المُعتصمين، لا سيّما في اتّهامه بارتكاب هذه المذبحة. أما خطابات المعارضة؛ فعلى الرغم ممّا تضمّنته من اتّهام النظام ونافذه بارتكاب المجزرة، وسعيها في إثباتها ضدّه من جهة، وما اتّهمت به من تقاعسٍ وتخلٍّ عن دماء الشهداء، وبالأخصّ عن شهداء هذه المذبحة، وعن المُطالبة بالقصاص لهم من مُرتكبيها، في سبيل تحقيق مناصب سياسيّة من جهة أخرى، فإنّ ما قدّمته من حجج في ما يتعلّق بموافقتها على منح أركان النظام السابق قانون الحصانة الشاملة، وإعفائهم من المُساءلة القانونيّة- للشباب ولأبناء الشعب، ولأولياء الدم في المقام الأول، تُعدّ واهيةً غير مُبرّرة، وإن حاولت سوغ مُبرراتها وحججها سوغًا منطقيًا، أو إرجاعها الأمر إلى ما تعرّضت له من إكراهات أجبرتها على القبول بذلك.

الهوامش

1- وتُعدّ جامعة صنعاء هي منبع الشرارة في اندلاع الثورة بعد خروج بعض المسيرات السلمية منها، والتي نظمها بعض الطلاب احتجاجاً على تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية وتفشّي معدل البطالة وبعض المظاهر السلبية في مؤسسات الدولة كالفساد والوساطة والمحسوبية ونحو ذلك، لكنهم تعرّضوا للقمع بدلاً عن الاحتواء ومُعالجة قضاياهم، وكانت تزداد يوماً بعد يوم، وهي نتيجة طبيعية "لكلّ فعلٍ ردّ فعلٍ أو (فعلٌ مُضادّ) مساوٍ له في القوة، ومُضادّ له في الاتجاه والتأثير". أما ساحة التغيير بصنعاء، وتخيم المعتصمين فيها- قد سبقتها ساحة الحرية في تعزّز بأيّام، وهي الأخرى تعرّضت لمذبحة مروّعة عُرفت واشتهرت بـ(مذبحة أو محرقة ساحة الحرية بتعزّز)- قد استفحل أمرها، وانفطر عقدها بعد نجاح الثورتين في تونس ومصر، وتحديدًا بعد تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك في 10 فبراير، وارتفاع سقفها إلى المطالبة برحيل النظام، وعلى رأسه الرئيس علي صالح، والمبادرة إثر ذلك إلى تنصيب الخيام في بوابات الجامعة وفي شارع الدائري المحاذي لها، وفي إنشاء المنصّة بجوار الرقيم المنقوش عليه العبارة المأثورة: "الإيمانُ يمانٌ والحكمةُ يمانية"، وإطلاق لفظ (التغيير) عليها؛ لما لهذا الدالّ العلّامي من مؤشّرات إيحائية رامية إلى نُشْدان الحرية والأمل والمستقبل الواعد والغد الوضاء، ثم ما لبثت أن اتّسعت رقعة هذه الساحة وامتدّت إلى الشوارع المحيطة بالجامعة في كلّ من: العدل والحرية والقاهرة وتونس والرباط. وقد استبشر المعتصمون بهذه الدوالّ المُسمّاة بها هذه الشوارع وتفاعلوا بها، كما عبّروا بذلك في ندواتهم ومنصّاتهم الإعلامية والرُفِمية آنذاك.

2- وأثناء سماع خطبتي الجمعة وتأييد الصلاة وبعدها، كانت المروحية تجوب السماء لاستكشاف ما يحدث في الساحة، ولتقدير أعداد الحشود المُتوافدة إلى الساحة آنذاك التي كانت تزداد يوماً بعد يوم، وقيل أنّ الرئيس صالح كان مُتواجداً فيها. وقد ارتفعت أصوات الثوّار بالهتافات ضدّه. يُنظر: "فلم وثائقي عن جمعة الكرامة"، قناة الجزيرة الوثائقيّة: <https://youtu.be/7EGKJwr-Jho?si=s326I3ILLWShM983>، 17/3/2013م.

3- وقد رثاهم الشاعر د. عبد العزيز المقالح (1939-2022)، في قصيدته الموسومة بـ(في رثاء شهداء الجمعة الدامية)، نُشرت في المصدر أونلاين: <https://almasdaronline.com/author/7277/p2>، 8/4/2011م، وفي موقع صحيفة القدس العربي: <https://www.alquds.co.uk>، 7/4/2011م. ولم تُنشر هذه القصيدة حتى الآن في أحد دواوين الدكتور المقالح. وقد رجّح أحد المُقرّبين من الدكتور أنه ربّما أجّل نشرها، كي يُدرجها ضمن قصائده التي تتناول موضوع الحرب، في ديوانه المعنون بـ(كتاب الحرب) الذي لم يطبع حتى الآن. وكذلك رثاهم الشاعر يحيى الحمّادي بقصيدته الموسومة بـ: (شهداء الكرامة): ديوان (عام الخيام)، مكتبة شغف، Net، pdf: <https://shaqhaf.com/book2642-6.html>.

4- وقد سبق هذه المذبحة وتلتها مذابحٌ عدّة، أسفرت عن مقتل 270 مُتظاهراً ومآراً- حسب تقرير هيومن رايتس- (فبراير- ديسمبر 2011م) في هجمات للأمن، بالإضافة إلى اعتداءات الموالين للرئيس أثناء المُظاهرات والاعتصامات في صنعاء، أبرزها: مجزرة شارع القاع، ومجزرة ملعب الثورة، ومجزرة رئاسة الوزراء، ومجزرة شارع الزبيري، ومجزرة شارع السنين وعَصِر. ناهيك عن تلك المجزرة الفظيعة المروّعة؛ المحرقة التي تمّ فيها إحراق المُعتصمين بساحة الحرية بتعزّز، في 29 مايو 2011م، وقتلهم وقنصهم ودُهِسهم وجُرفهم بالجرافات، فضلاً عمّا تعرّض له فيها أولئك المُعاقون من ذوي الاحتياجات الخاصّة الذين كانوا مُعتصمين فيها، من قِبَل قوات الأمن بقيادة مدير أمن المحافظة العميد قيران، لتتوسّع الساحة نتيجةً لذلك إلى 16 ساحة. بالإضافة إلى مجازر منصّة الحبيلين، ومحطّة الهاشمي بالضالع، ومصنع الذخيرة في أبين، وفي زنجبار وسوها. يُنظر: الحربي، صدام، والجندي، ربي، "هولوكوست تعزّز.. ثلاث سنوات من الألم":

<http://akhbaralyom.net/nprint.php?lng=arabic&sid=79701>، 29/5/2014م.

5- وقد كانت بداية شرارتها من تونس في 17 ديسمبر 2010م، وفرار الرئيس زين العابدين بن علي، ثم امتدّت لتعمّ كلّاً من مصر في 25 يناير، واليمن في 11 فبراير، وليبيا في 17 فبراير، وسوريا في 15 مارس، ولم تسلم منها أيضاً بعض الأنظمة

الملكية، كالبحرين والمغرب والأردن وعمان التي عمدت إلى إجراء بعض الإصلاحات في مؤسساتها الدستورية، وفي بنيات بعض مؤسساتها التنفيذية، وكذلك شمل هذا التأثير دولة قطر، بتنازل أميرها حمد بن خليفة عن الحكم لابنه الأمير تميم، التي اتُهمت - في الأساس - بأنها هي من أججت تلك الثورات، وأشعلت فتيلها من خلال شبكات قنوات الجزيرة الفضائية التابعة لها، ومنصاتها الرقمية، فضلاً عن اتهامها بتقديم الدعم المالي لتلك الدول التي اندلعت فيها الثورات.

6- فقد أعقبها بأيام، إقالة الحكومة في 20 مارس، وانشقاق الجنرال علي محسن الأحمر أحد أهم دعائم دولته ومُنَبّي أركانها طيلة فترة حكمه لما يربو عن ثلاثة عقود منذ توليه عام 1978م عن النظام في 21 مارس، مُعلنًا انضمامه للثورة، وكذلك قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وبعض قادة الألوية والمُعسكرات، وانضم إليهم أيضًا زعماء بعض القبائل، في مقدمتهم زعيم قبيلة حاشد الشيخ صادق الأحمر، واستقال على إثر ذلك بعض أعضاء الحكومة، ومُعظم رجال الدولة، من الوزراء السابقين والمحافظين والسُفراء والدبلوماسيين وأعضاء مجلسي الشورى والبرلمان وسواهم.

7- إذ أصدرت لأحزاب المعارضة بيانًا أعربت فيه عن إتهامها لم يعد هناك مجالًا للتوصل إلى تفاهم مع النظام. وأدان الرئيس الدوري لتحالف أحزاب المعارضة د. ياسين سعيد نعمان، الهجوم على المُتظاهرين في صنعاء، وتحديدًا على هذه المذبحة، ووصفها بـ"الجريمة"، ودعا الرئيس إلى التَّحَي. ومن جهة أخرى أكدت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني أنه لا حوار ولا مُفاوضات مع النظام بعد ما أسمنتها مجزرة الجمعة. أما الناطق باسم أحزاب اللقاء المشترك محمد قحطان، فقد أعرب عن أنَّ ما جرى في صنعاء "جريمة إبادة جماعية لشعب أعزل"، وطالب المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب. يُنظر: "صالح يعلن الطوارئ في اليمن":

<https://www.aljazeera.net/news/2011/3/18/>، وكذلك: ساحة التغيير، موسوعة عارف: <http://3arf.org/wiki/>

8- ولما أيَّس الرئيس صالح منهم؛ وفشل في تشييم، وفي إقناع بعضهم بالعدول عن استقالتهم؛ حينئذٍ وصفهم في معظم خطابه التي ألقاها في ساحة ميدان السبعين أمام مؤيديه، وفي حواراته مع بعض القنوات الفضائية، بأنهم "يتساقطون كأوراق الخريف"، وبأنهم "قد احترقت كروتهم"، وأنهم كانوا في الأساس "طابورًا خامسًا مُندسًا في نظامه" لحساب المعارضة، وأنَّ "الحزب قد نظَّف أو تنظَّف منهم".

9- وقد كان لتتصيب الخيام في ساحات الاعتصامات السلمية الاحتجاجية في بلدان الثورات العربية، أثرٌ بالغٌ في مواجهة تلك الأنظمة والتصدّي لها، وإلى إخراجها إقليميًا وعالميًا، لا سيَّما في عصر الانترنت، وتطوُّر وسائل الإعلام المتنوعة وتعدُّدها (Media)، وكذلك في ظلِّ تواجد منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الحيلولة دون تعرُّض تلك الأنظمة للاعتصامات بأيِّ مظاهر العنف، ممَّا حدا بأحد رموز تيارات الإسلام السياسي - الشيخ عبد المجيد الزنداني - في اليمن إلى إطلاقه على هذه الظاهرة الفاعلة (براءة اختراع)، وتصريحه بمقولته الذائعة الصيت التي ألَّبت عليه المنصَّات الإعلامية التابعة للسلطة، وكذلك لدى أنصارها، وشنَّهم جميعًا عليه أذع التهم والأوصاف، ونبزه بالخائن والعميل والمُرْتزق والمُرجف ومُثير الفتن ومُزعزع أمن البلاد ونحو ذلك، ما زالت عالقة به حتى الآن، على الرغم من مُضي ما يزيد عن اثني عشر عامًا: "أحرجتمونا، لقد أحرجتم آباءكم. إنها براءة اختراع"، وأفتى بعدها في تصريح آخر، بأنَّ "الاعتصامات من أجل حقٍّ مشروع، تندرج ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنها جهاد في سبيل الله، بل من أفضل الجهاد" على حدِّ تعبيره. يُنظر: "فلم وثائقي عن جمعة الكرامة"، قناة الجزيرة الوثائقية، مرجع سبق ذكره.

10- وفي هذا الصدد، يُصرِّح أحد الباحثين أن ثورة فبراير لم تكن تهورًا، وأنَّ اختلال البنية السياسية، هو السبب الرئيس في إسقاط الدولة، وأنَّ ثمة تراجعًا للدور السياسي للشباب، وأنَّ المشهد اليمني يتجه نحو مزيد من الاقتتال؛ مبيِّنًا أنَّ "الشباب في اليمن كان يُعاني من التهميش والإقصاء من حيث القدرة على التأثير في الأحداث السياسية في مقدمتها، حتى تحوَّل إلى جماعة سياسية ذات تأثير وفاعلية، وما قام به لم يكن عملاً مُتهورًا، فقد استجابت المعارضة الشبابية في اليمن للأحداث الثورية العربية، فالموجة الأولى للثورات العربية - في تونس ومصر - كانت قد قدَّمت تخفيضًا غير مسبوق في تكلفة إسقاط أنظمة الحكم التسلطية في

الجمهوريات العربية، وهو ما أغرى الشباب في اليمن على إطلاق الحراك الثوري"، وأن لهاتين الثورتين دورًا فاعلاً، يتمثل ذلك في ما أسهما به من نتائج أتاحت للمُعارضة الشعبية والحزبية في اليمن أن تتوافر ليهما حوافز الانتصار وفُرص تحقّقه (...) مُستفيدة من بضعة أساليب واستراتيجيات انتهجتها الثورات العربية، وأمّكنها من تأطير الهتافات والشعارات، وإنشاء فُرص خطابية وفق الخصوصية الثقافية اليمنية، وتحديدًا ضد التوجّه السلطويّ نحو التوريث الذي أخلّ بالنظام الجمهوري- الذي أطاح بدوره بالنظام الإمامي عام 1962م- ومبادئه وأهدافه السبتمبرية المُشيّدة. ينظر: حوار د. عبد الكريم غانم مع عامر الدميني: <https://almawgeapost.net/interviews/74230>، 25 يونيو 2022م، الموقع بوست. وكذلك يُنظر: غانم، د. عبد الكريم، دور الشباب في الحراك الثوري السياسي في اليمن: دراسة سوسيولوجيّة للفترة (2011- 2016م)، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2022م، ص18.

11- ولكتب هذه السطور دراسة قيد البحث والإعداد لما يتعلّق بهذا الصدد، بعنوان "بلاغة الخطاب في خواطر الشيخ محمد حسان حول معركة طوفان الأقصى أنموذجًا"، في ملف خاص عن (معركة طوفان الأقصى)، للمشاركة به في إحدى المجلات المحكمة.

12- "مذبحة القيادة العامة 3 يونيو 2019م"، تقرير مُخصّص لمذبحة فضّ الاعتصام في الخرطوم، رابطة المُحامين والقانونيين السودانيين في بريطانيا: <https://scribd.com/document/457500396/>، 10/ 8/ 2019م، نسخة pdf، ص6.

13- يُنظر، بتصرّف: الأمم المتّحدة، اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، المرفق الثالث، أركان الحرب، المادة (7) (1) (أ)، [PURL: https://www.legal-tools.org/doc/5ef3b/](https://www.legal-tools.org/doc/5ef3b/)، ANNEX 3, ELEMENTS OF CRIME, ADDENDU، 7/4/2000م، pdf، ص12.

14- ولعلّ ما أورده المطران برتولومي دي لاس كازاس في رسائله عن الهنود الحمر، خير شاهدٍ على ذلك. يُنظر كتابه: مذابح الهنود الحمر: وثائق خطيرة وشهادة للتاريخ، راجعه د. محمد الحسيني، د. ط، دار الفضيلة، القاهرة، 2007م، ص3- 22.

15- ينظر: بشارة، د. عزمي، خطاب مذبحة: مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، مجلّة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، مج5، ع17، شتاء 1994م: <http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>.

16- وهو التكتّل الذي ضمّ أحزاب المعارضة- المُضادّ للحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)- المكوّن من ائتلاف ستة أحزاب: دينيّة، أو ما يُطلق عليه (الإسلام السياسي): حزب (التجمّع اليمني للإصلاح) ذو المرجعية السنيّة، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية ذو المرجعية الزيدية؛ وقوميّة: حزب (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري)، و(البعث العربي الاشتراكي)؛ ويساريّة: (الحزب الاشتراكي).

17- إذ وجّه الرئيس صالح خطابه إلى الشعب اليمني، على إثر هذه المذبحة المروّعة، تمّ نقله من خلال شاشة التلفاز. ينظر: تصريحه الذي بثّته قناة اليمن يوم المذبحة 18/ 3/ 2011م، وأُعيد نشره من قِبَل مُوالين للسلطة: "علي عبد الله صالح، جمعة الكرامة- ساحة التغيير": https://youtu.be/V-g1NoyLREY?si=4QBR_uWEHsB-RA4g، وكذلك الفلم الوثائقي المُعدّ للجزيرة الوثائقية عن مجزرة جمعة الكرامة، مرجع سبق ذكره.

18- وقد وافق البرلمان بعد خمسة أيام في 23 مارس، على حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يومًا، والتي تُتيح للنظام الرقابة على الإعلام، ومنع التظاهر، وإعطاء قوّات الأمن سلطات موسّعة بتوقيف المُشتبهين واحتجازهم دون عمليّة قضائية. لكنّ المُعارضة والنواب المُستقلين، والمُستقلين من الحزب الحاكم- جزاء هذه المذبحة- أيضًا طعنوا في شرعية حالة الطوارئ، بسبب عدم وجود قانون طوارئ في الدستور، فضلًا عن عدم اكتمال النصاب في أعداد النواب. ناهيك عن أنّ القانون المُستند إليه في التصويت يرجع إلى زمن جمهورية اليمن الشمالي بُعيد قيام الثورة في 1962م؛ أي أنه- وفق استناده على ذلك- يعدّ لاغيًا لدستور ما بعد الوحدة اليمنية مع جمهورية اليمن الديمقراطية عام 1990م. يُنظر: "ذاكرة الثورة- مذبحة جمعة الكرامة بصنعاء.. ما الذي حدث

خلال ثلاث ساعات؟": <https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/16781>، 17/3/2017، موقع يمن مونيتور.

19- "وهي تهمة نفاها السّكان تمامًا جملة وتفصيلاً...". يُنظر: "مذبحة جمعة الكرامة": <https://almoheet.net>، 2018/10/2، وكذلك: "جمعة الكرامة.. لماذا تُعدّ حدثًا مفصليًا في تاريخ الثورة اليمنية؟": <https://alasimahonline.com/report/8267>، 3/19/2019م.

20- وفي المقابل كان النظام يحشد باستمرار مجاميع مؤيّدة له من المناطق القبليّة والأرياف من المحافظات: صنعاء وعمران والمحويت وذمار وإب وريمة وسواها، ويُقيم المخيّمات لها، ويتكفل بنفقاتها من خزينة الدولة، لتطويق ساحة التغيير من الجهات الأربع، في كلّ من الشوارع الآتية: عَصِر والزبيري والتحرير وملعب الثورة، فضلًا عن تكليفهم بالاعتداء على المُعتصمين إذا ما قاموا بالمسيرات الاحتجاجيّة، ولَمّا كانت ترجع مسيرة دون حدوث إصابات وإراقة دماء، بل وحدث قتلًا أيضًا في بعضها، إن لم يكن في معظمها. ناهيك عمّا كانت تتعرّض له السّاحة ومخيّماتها، لأكثر من شهرين - قبل انضمام الفرقة الأولى وتكفل قيادتها بحمايتها بُعيد حدوث هذه المذبحة - من اعتداءات وممارسات للعنف والبلطجة بالسلاح والعِصيّ والهراوات. وقد نقلت ذلك ووثّقه عدسات الكاميرا، وبعض شاشات القنوات، كقناتي سهيل، ويمن شباب، بالإضافة إلى بعض القنوات العربيّة، كقناتي الجزيرة القطرية، و BBC وسواهما. وقد كشفت بعض الأعمال الأدبيّة وصورت جانبًا من تلك المآسي والاعتداءات والانتهاكات على الرغم من سلميّتها وانتهاجها هذا المسار، نحو: الحمّادي، يحيى، ديوان (عام الخيام)، مرجع سابق، نحو القصائد الآتية: تائه في شارع العدل، أحمران وخضراء، عام الخيام، رباعيات الخيام، أحزان السعيد، حوار في شارع ال 65، وسواها. مسعد، محمد، رواية (الرصاص)، ط1، منشورات نادي القصة إل مقه، صنعاء، 2017م، ص139-180. وكذلك ينظر: البكري، نبيل، دروب الكرامة: ثورة 11 فبراير اليمنية.. الحلم والواقع والمآلات، ط1، المخا للدراسات، تعز - اسطنبول، 2023م، ص73-92، والظاهري، د. محمد، ثورة فبراير 2011 السلميّة في اليمن: دراسة تقويمية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات، تركيا، 2020م، ص35-46.

21- وهو يؤدّي شعائر صلاة الجماعة في جامع دار الرئاسة مع رجال دولته؛ أُصيب فيها الرئيس ومعظم من كانوا مُتواجدين فيه، ونُقلوا للعلاج في المملكة العربية السعوديّة، وتوفي على إثرها رئيسُ مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني بعد فترة وجيزة من تلقيه العلاج.

22- ونظرًا لما تتضمنه معظم خطابات السلطة، وسعيها الحثيث في ربط هذه الحادثة بمذبحة جمعة الكرامة، آثرنا أن نُورد نصّ خطاب الرئيس الذي ألقاه في اليوم ذاته من تعرّضه للاعتيال - والذي أذاعته قناة اليمن الفضائيّة - من جهة، ولمناقشة منطق تلك الخطابات في صدد تعرّضها لذلك، وفق ما ورد في منطق هذا الخطاب وملفوظه من جهة أخرى: "أتوجّه بالشكر لكلّ أبناء الوطن الأعزّاء رجالاً ونساء في كلّ أنحاء اليمن على مُتابعتهم لما حدث اليوم في جامع النُهدين من قِبَل عناصر خارجة على النظام والقانون، الذي [إذ] امتدّت يدُ [أيدي] العمالة إلى جامع النُهدين، ممّا أدّى إلى إصابة عددٍ من المسؤولين، منهم (...)، واستشهاد (...). سنتابع هؤلاء الجناة آجلاً أم عاجلاً، بالتعاون مع كلّ أجهزة الأمن، ونُحيي أبناء القوات المسلّحة في كلّ مكان، ورجال الأمن البواسل الثابتين لمُواجهة هذا تحدّي، وهذا الصّلف من قِبَل عصابة خارجة عن النظام والقانون؛ لا [ليس] لها علاقة بما يُسمّى بثورة الشباب الموجودين [المُتواجدين] في ساحة التغيير. هؤلاء عصابة مُسلّحة احتلّوا مُؤسسات الدولة والوزارات ونهَب [نهبوا] الممتلكات؛ لا [ليس] لها علاقة بأيّ انتفاضة أو بما يُسمّى بساحة التغيير. ولكن هذا [ولكنهم] راكبو حماقة، وراكبو غرور، وهي حركة انقلابيّة للسّطو على المال العام وإخراج المواطنين من مساكنهم في حيّ الحصبة. فنتوجّه بالشكر والتقدير مرّة أخرى لكلّ أبناء الوطن رجالاً ونساء، ولأفراد القوات المسلّحة والأمن البواسل على سُؤلهم، فإذا أنتم بخير فأنا بخير، والحمد لله. وإن شاء الله يخرج شعبنا من هذه المحنة. وهذا ما حدث اليوم في ظلّ وساطة قائمة من عدد [برعاية عدد] من الشخصيات بين الدولة

وعصابة التمرد أولاد الأحمر [أي أولاد الشيخ عبد الله الأحمر رئيس البرلمان لأكثر من ثلاث دورات انتخابية، وشيخ مشايخ قبائل حاشد التي تنتمي إليها قبيلة الرئيس؛ إذ اندلع صدام مسلح بين قوات الحرس الجمهوري التابعة لنجل الرئيس، وأسرة آل الأحمر ومن والاهم من قبائل حاشد في مايو 2011م بحي الحصبة بصنعاء لأكثر من شهر، أسفرت عن مقتل العشرات، وإلى تهجير السكّان من منازلهم القريبة من الحي]. وفي نفس الوقت كان وقف إطلاق النار ثابت [قائمًا] وقاموا فجّروا [بتفجير] الموقف اليوم من جديد، فتهيب بكلّ أبناء الوطن على الثبات والصمود، وبالقوات المسلّحة والأمن على تصفية مؤسسات الدولة من هذه العصابة. ونتمنى الشفاء العاجل للأخ أ. عبد العزيز عبد الغني، وللأخ يحيى الراعي، وللأخ د. علي محمد مجور الذين أصيبوا بإصابات رضوضيّة [رضيضة- مرضوضة]، فهم الآن في المستشفيات وتحت العناية، ونترحم على الشهداء الذين سقطوا، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى، والسلام عليكم". يُنظر: "كلمة الرئيس بشأن الاعتداء على دار الرئاسة"، قناة اليمن الفضائية: https://youtu.be/zujXI_1YIM4?si=BhiTph5V59BF، 3/ 6/ 2011م.

23- إذ أنّه في ظلّ غياب دولة القانون، لا يستطيع القانون أن يقول كلمته في قضايا القتل بالجملة والفساد والتهريب و.. من شدّة التدخّلات والمحسوبيّات للناخبين، أكانوا شيوخ قبائل وأعيان ورجال دين، أم رؤساء أحزاب موالية، بل إنّ مجرمين فروا من وجه العدالة (...) [وبدلاً من مُحاسبتهم وإحالتهم إلى القضاء، عُيّنوا في مناصب] إلى غيرها من آلاف القضايا التي اختفت أو مُيِّعت، تحت سيادة العُرف القبلي والتحكيم وغيره، مثل "في وجهي"، و"شرع القبيلة أمضى"، هما قانون الحُكم في (الدولة) التي تُستباح بالأعراف البدائيّة، وينحرّ مئات المواشي، و[يتعاطي] القات- وبإطلاق أعيرة البنادق في الهواء، لتغدو أشبه بالكرنفالات، وبالتغني بالزوامل- على أبواب مؤسساتها! ينظر: عثمان، أروى، ربيع الفرجة- سيميولوجيا المشهد الاحتجاجي في اليمن (2011-2012)، ط1، مؤسسة أروقة، القاهرة، 2022م، ص50، 51.

24- نقلًا عن: الفقيه، أحمد، "من الذي اغتال المتظاهرين في جمعة الكرامة؟"، موقع وفاق برس. http://weafaqpress.com/mobile/news_details.php?sid=15771

25- بل إنهم كانوا صمّام أمان حُكمه ضدّ تمدّد الاشتراكيّة إبّان حروب الشطرين، ناهيك عن إنّ جحافل الاشتراكي- بمؤازرة أنصارهم من المحافظات الوسطى (إب- تعز- ذمار)- كانوا على وشك مُداهمة العاصمة في بدايات تولّيه، لولا مُساندتهم له ووقوفهم سدًا منيعًا يحولون بينهم- من خلال اللّجان الشعبيّة التي كوّنوها، وأشرفوا على تعبئتها عقديًا ضدّ أفكار الاشتراكيّة، وتحديداً الإلحادية منها، التي كانت سائدة آنذاك- وبين دخولهم صنعاء والقضاء على حُكمه، لا سيّما وأنّ أصابع الاتهام كانت تُشير إلى ضلّوعه في اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في 11 أكتوبر 1977م، الذي كان يحظى بشعبية كبيرة، خصوصًا في هذه المحافظات. للتوضيح، ينظر: الطويل، د. ناصر، الحركة الإسلاميّة والنظام السياسي في اليمن: من التحالف إلى التنافس، ط1، مكتبة خالد بن الوليد- دار الكتب اليمنية، صنعاء، 2019م، ص68- 80، ص175- 189، ص234- 241، ص313- 322.

26- تجاوز عدد القتلى فيها الألف، وفق تقديرات العديد من المنظّمات الحقوقيّة، بالإضافة إلى آلاف الجرحى. يُنظر: "حسب الخطة- مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر": <http://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580>، 12/ 8/ 2014م، هيومن رايتس ووتش، pdf، ص8، 9. وفيما يتعلّق بالمذابح والمجازر التي وقعت في كلّ من: ميادين رابعة والنهضة والقائد إبراهيم وسواها في مصر، 14 أغسطس 2013م، ذُكر أنّ عدد القتلى فيها قد تجاوز 1350، وبلغ عدد الضحايا بالآلاف. يُنظر: "رابعة.. مذبحة ولا عقاب"، Net، نسخة pdf، وكذلك: شكر، أسماء، الجريمة الكاملة والعدالة الغائبة: 7 سنوات بعد مذبحة رابعة، المعهد المصري للدراسات: <https://eipess-eg.org>، 14/ 8/ 2020م، تركيا- اسطنبول، نسخة pdf، ص2، 3.

27- "جمعة الكرامة: فصل من فصول الإجماع الإصلاحي البشع": <https://www.almontasaf.net/news66202.html>، 18/ 3/ 2022.

28- المرجع السابق. وللعلم فإن تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن هذه المذبحة، قد أعدته ليتا تايلر، وهي باحثة أولى في المنظمة؛ إذ استعانت في ذلك بعدة استشاريين وخبراء وفنيين ومُتخصّصين، كما أفادت بذلك في نهاية التقرير في صدد شكرها لكل من أسدى إليها خدمات أو معلومات في إنجازها، فضلاً عن استعانتها في اليمن، بالعديد من المحامين والمسؤولين الحكوميين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبعض المؤسسات والهيئات الحقوقية سواء أكانت تابعة للسلطة أم للمعارضة، فضلاً عن أن التقرير قد صيغ في الأساس، كما يبيّن العنوان، ضدّ المعارضة قبل السلطة، في تقاعسها عن أداء ما ينوط بها إزاء حقوق الإنسان في اليمن، وتحديدًا تجاه هذه المذبحة من جهة، وفي إجراءاتها التعسفية؛ في مُطاوعتها للنظام وفي إقرارها لما نصّت عليه المُبادرة الخليجية، في منح الحصانة للرئيس علي صالح ولأركان حكمه مُقابل تتحيّيه عن السلطة وتسليمها إلى نائبه، من جهة أخرى. ينظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة".

Human Rights Watch موقع، 12 فبراير 2013م، <https://www.hrw.org/ar/report/2013/02/12/256401>

29- الشيبيني، وفاء، "جريمة جمعة الكرامة.. من المستفيد؟"، <https://www.almontasaf.net/news66206.html>، 18 مارس 2022م.

30- وبالرجوع إلى المادة الصوتية المُسجّلة فيها خطبتنا الجمعة، لم يُعثر على شيء من ذلك، لا من قريب ولا من بعيد. ولعلّ ما ورد في تقرير المنظمة على لسان الشهود الموالين للسلطة، وفي منشورات بعض الكتاب - كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفًا - في ما يتعلّق باتّهام الخطيب، وتلفيق التّهم له، وتقويله ما لم يقله - لا سيّما وأننا في زمن (Media)، والإعلام الحرّ الواسع النطاق، والصورة المُسجّلة الفاضحة - من قبيل المُزادات والمناكفات السياسية من جهة، ومحاولة دفع التّهمة عن الرئيس صالح وأركان نظامه من جهة أخرى. ونُشر نصّ الخطبة في صفحته في (Facebook): <https://m.facebook.com/fuadalhmiari2/photos/a.110659552359992/251296194962993/?type=3&mibextid=RtaFA8> 31- ينظر: التقرير الذي أعدته منظمّا (المعونة لحقوق الإنسان والهجرة)، و (27 أبريل للتوعية الديمقراطية)، بعنوان: "الحصاد المرّ للخطاب الديني المتطرّف وجرائم الإرهاب والتمرد الناتجة عنه في اليمن": <http://www.maonah.org/maonah/news-285.htm>، 20 أكتوبر 2011م، موقع معونة.

32- ينظر: المرجع السابق.

33- وقد أطلق الثّوار على هذه الجولة - منطقة إطلاق النّار - اسم (ساحة الشهداء)، وتحولت مزارًا، كي تظلّ عالقة بأذهان النّاس كلّما مرّوا بجوارها أو بتلك الأماكن، وتمّ نشر صور الشهداء في عمود معلّق بجوارها، إلى جانب مُجسم لصورة كتاب كبير مُتموضع في وسط الجولة. لكن هذا الجدار وذلك المُجسم قد بليًا بفعل الزمن وتقادم السنين، بسبب الإهمال وعدم الصيانة.

34- وقد حاولت المُخرجة اليمنية الاسكتلندية (سارة إسحاق) تجسيد هذه المذبحة وما حدث فيها من انتهاكات وجرائم وحشية مُمنهجة، في فلم وثائقي، شاركت به في خمسة مهرجانات دولية، منها مهرجان دبي العالمي؛ معلّلة إقدامها على إنتاجه، بأنها "شعرت أنّ ما حدث في هذا اليوم شيءٌ شخصي". يُنظر: "ليس للكرامة جدران"، فلم وثائقي: <https://youtu.be/KtKcsvgmpoSE?si=uvQBW6tiojt6mJjS>، نُشر في قناة أسعد طه: <https://goo.gl/KN7B7Q>، 2020/7/27م، وكذلك ينظر: حوارها مع ثناء القاعي: <https://almasdaronline.com/articles/112039>، 10 أبريل 2014م، موقع المصدر أونلاين.

35- للاستزادة، يُنظر: "ذاكرة الثورة - مذبحة جُمعة الكرامة بصنعاء.. ما الذي حدث خلال ثلاث ساعات؟"، مرجع سبق ذكره.

36- يُنظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة"، مرجع سبق ذكره.

37- يُنظر: "ذاكرة الثورة - مذبحة جمعة الكرامة بصنعاء.. ما الذي حدث خلال ثلاث ساعات؟"، مرجع سبق ذكره.

38- يُنظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة"، مرجع سبق ذكره.

- 39- يُنظر: المرجع السابق. وكذلك "في ذكرها السابعة.. جمعة الكرامة المذبحة التي مرّت بلا عقاب حتّى اللحظة": <https://alasimahonline.com/international/4052#>، 17 مارس 2018م، موقع العاصمة أونلاين.
- 40- القاضي، محمد، تحقيق مع صالح بسبب جمعة الكرامة: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/279458>، 2023/6/8م.
- 41- المرجع السابق.
- 42- ينظر: "مذبحة جمعة الكرامة"، موقع موسوعة المحيط، مرجع سبق ذكره.
- 43- ينظر: يُنظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة"، مرجع سبق ذكره.
- 44- ينظر: المرجع السابق.
- 45- "مجزرة جمعة الكرامة باليمن.. حصانة قانونية للحاكم!": <https://www.taghribnews.com/ar/news/542616>، 19 مارس 2022م.
- 46- ويدّعي محامو الضحايا أنّ أماكن العديد من المدّعى عليهم المفقودين معروفة، وأنّ السلطات لم تبذل جهداً جاداً للعثور عليهم. كما زعم هؤلاء المحامون أنّ تقريباً كلّ المدّعى عليهم الثمانية المحتجزين من المارة، أو متواطئين هامشيين أو في حالة واحدة؛ شخص تمّ القبض عليه بالخطأ؛ لم يُحدّد قرار الاتهام عدد المدّعى عليهم من مسؤولي الأمن أو الحكومة أو وحداتهم أو من الأجهزة التابعة لها. ويدّعي هؤلاء المحامون أنّ الأغلبية العظمى ممّن يُعدّون في عداد الهاربين من العدالة هم من مسؤولي الأمن أو الحكومة، أو من أعضاء حزب الرئيس صالح. ينظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة"، مرجع سبق ذكره.
- 47- ينظر: المرجع السابق.
- 48- ينظر: منظمّة سام: يجب ملاحقة المتورّطين والمسؤولين عن ارتكاب مجزرة جمعة الكرامة: <https://taiztime.com/hot-news/2023-03-18>، 18 مارس 2023م، موقع تعز تايم.
- 49- المرجع السابق.
- 50- لكنّه لم يفِ بما وعد به، في نشر تلك الحقائق العشر الأخرى. ينظر: السوري، محمّد، "قصّة جمعة الكرامة.. وقائع وأرقام"، مقال منشور في العديد من المواقع الإلكترونية نحو: <http://www.Sanaanews.net/news-27409.htm>، 16 / 3 / 2014م، <https://almotamar.net/pda/115625.htm>، 16 / 3 / 2014م. وكذلك نُشر في بعض صفحات (Facebook)، لكنّها لم تعد موجودة في صفحته؛ رابطها: <https://www.facebook.com/profile.php?id=1000774650596>.
- 51- يُمكن الرّدّ هاهنا، أنّ بعض قوّات الفرقة الأولى بالفعل قد باشرت الدفاع عن الساحة قبل المجزرة بأسبوع أو أكثر، بسبب ما كانت تتعرّض له الساحة بصورة متكرّرة من اعتداءات بالعصيّ والهراوات من قبل بعض الجامعات الموالية للنظام، وكنا نظنّ ذلك تطوّعاً منها، ولم تكن نعلم أنّ ثمة قراراً اتّخذ بشأن ذلك، كما أورد المحامي السوري في بند الحقيقة (ج)، بدليل أنّ قوّات الأمن كانت تتركّز فقط في الجهة الجنوبيّة من الساحة، ولم تكن متواجدة في الجهات الثلاث الأخرى درءاً عن احتكاكها مع قوّات الفرقة الأولى مدّرع.
- 52- والجواب على هذا السؤال، هو ذاته الجواب على السؤال الوارد في الاستفسار أو في بند الحقيقة (أ) المذكور آنفاً.
- 53- سبق الرّدّ على ذلك في صدد الحديث عن تبادل الاتهامات بين خطابي السلطة والمعارضة، ضمن سياق (خطاب السلطة)، فليراجع.
- 54- "اليمن: تظاهرات إحياء لذكرى جمعة الكرامة": https://www.bbc.com/Arabic/multimedia/2012/03/120319_yemen-1603_karama، 2012/3/19م.

55- بالإضافة إلى استشهادهما بتصريح البرلمان الإصلاحي شوقي القاضي، في ذكرى المذبحة الحادية عشرة، مُبرِّئاً فيه الرئيس صالح من ارتكاب هذه المذبحة، ومن سفك الدماء، كما سيُبين فيما سيأتي. ينظر: "جريمة جمعة الكرامة.. من المستفيد؟"، مرجع سبق ذكره.

56- ينظر: التركي، عبد المجيد، "ذكرى جمعة الكرامة": <https://laamedia.net/articalview.aspx?art=8454>، 21 مارس 2021م.

57- ينظر: "جمعة الكرامة.. فصل من فصول الإصلاحي البشع"، مرجع سبق ذكره.

58- ينظر: "الحصاد المر للخطاب الديني المتطرف وجرائم الإرهاب والتمرد الناتجة عنه في اليمن"، مرجع سبق ذكره. وقد دُون أسفله عنوان فرعي: "تقرير رصد وتوثيق أبرز الجرائم والانتهاكات الجسيمة المُنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي حصلت في اليمن منذ مطلع 2011م- بسبب التطرف الديني- ولم يتم التحقيق فيها حتى الآن" أي حتى تاريخ إصداره في التاريخ المذكور آنفاً.

59- وهذا خطابٌ عامٌ مُرسل مُلقًى على عواهنه، يخلو من الحُجج والبراهين، ومن الدلائل والقرائن المُدلة على ما ورد في ملفوظ هذا الخطاب من تُهم. ولا تعدو أن تكون من قبيل المُكائدات السياسية والمزايدات الكلامية، كما هو ديدن الأحزاب والتيارات والنظم السياسية في شتى بقاع العالم، إلا أنها تستفحل وتزداد وتبرتها في الدول النامية، وفي بلداننا العربية على وجه الخصوص.

60- وقد أعدّ هذا التقرير، فريقٌ عملٌ أُنيط إلى أعضائه- أو منوط بهم، حسب ملفوظ هذا التقرير - القيام بزيارات ميدانية خلال الفترة الماضية- أي (يناير - أكتوبر 2011م)- إلى كلٍّ من ساحات الاعتصامات الموجودة في صنعاء وتعز وعدن، وكذلك زيارة المناطق والأحياء المجاورة والقريبة من ساحات الاعتصامات، بالإضافة إلى زيارة بعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق مختلفة في اليمن، التي تسبب بها جميع الأطراف، ورصدها وتوثيقها بكل شفافية وحيادية وتوضيحها للعالم.

61- ينظر: يُنظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة الكرامة"، مرجع سبق ذكره.

62- ومما ينبغي التنويه عليه هاهنا، هو أنّ هذا الخطيب (الحميري)، بالإضافة إلى كونه مُتخصّصاً في العلوم الشرعية، هو أديبٌ وشاعر، فضلاً عن أنّه كان أحد الناشطين في الاتحاد العام لطلّاب اليمن بجامعة صنعاء. تتسم خطبته بالبلاغة والفصاحة وبالتراتب المنطقي في بُناها، وبإجادته استعمال أساليب الحجاج والإقناع، والنأي بخطبته عن تلك الأساليب التي تحطّ من وقع أيّ خطاب- أيّاً كان نوعه وجنسه- لدى المتلقي، وتأثيره فيه، كالتحريض أو التناول والتسفيه أو التضليل، حتى أطلق عليه (خطيب الثورة). لذا يمكن تتبّع بعض خطبته أو ندواته المُسجّلة، المنشورة في (YouTube)، وكذلك رصد لغة خطباته وأساليبها في صفحاته ومُدُوناته على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي وسائل الإعلام الأخرى، لاستجلاء ما تتسم به، ومن ثمّ قياس ذلك على خطبته المُسجّلة سواء في ساحة التغيير بصنعاء أم في ساحة الحرية بتعز إبّان ثورة فبراير 2011م. وقد تسنّى لكاتب هذه السطور الوقوف على مُعظم خطبته إبّان ثورة 11 فبراير 2011م، وتحليل بعضها. ينظر: الجبري، د. جميل مثني، "تقنيات الحجاج في خطاب الاحتجاج إبّان ثورات 2011م: تحليل خطب الجمع بساحة التغيير بصنعاء"، بحث سيُنشر قريباً في كتاب جماعي بعنوان: البلاغة وآفاق تحليل الخطاب- تنظير وتطبيق، تنسيق وإعداد: د. خالد العنكري، د. عمر محضار، د. حسين البعطاوي، المملكة المغربية.

63- ينظر: كازاس، برتولومي دي لاس، مذابح الهنود الحمر، مرجع سبق ذكره.

64- وفي هذا الصدد، أفادت هيومن رايتس ووتش أنّ العديد ممّن أطلقوا النار كانوا "مُلتَمين، في محاولة ظاهرة لإخفاء هويّاتهم. [وأته] تمّ إطلاق النار على القتلى والعديد من الجرحى في الرأس والجزء العلوي من الجسد، مما يُوحي أنّ المُسلّحين كانوا رماة مُدربين يهدفون إلى القتل". يُنظر: "مذبحة بلا عقاب: إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل جمعة

الكرامة"، مرجع سبق ذكره.

65- عمرو بن معدي كرب الزبيدي (ت 21هـ)، صحابي جليل، أسلم في 9هـ، من أشجع فرسان العرب عامّة واليمن خاصّة. والقصيدة من البحر الوافر، مطلعها: (أَعَاذَلُ عُذَّتِي بَرِّي وَرُمَحِي * * * وَكُلُّ مُقْلَصٍ سَلَسِ الْقِيَادِ)، ينظر: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسّقه مطاع الطرابيشي، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ط2 منقّحة ومزيدة، 1985م، ص113. وكذلك ينظر: ديوانه، الموسوعة الشعريّة الإلكترونيّة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإصدار الثالث، 1997-2003م، **Net**: <http://www.cultureal.org.ae>.

66- المرجع السابق.

67- الحمزي، محمد، "في الذكرى الثالثة لمذبحة جمعة الكرامة": <https://akhbaralyom.net/articles.php?id74989>، 3/18/2014م.

68- دعم، عامر: https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=2981، 18 مارس 2019م، استطلاع، موقع الإصلاح نت.

69- المرجع السابق.

70- الاقتباسات الثلاثة عن: المرجع السابق.

71- "عقد على جمعة الكرامة.. الجريمة المسكوت عنها في اليمن": <https://almawqeaapost.com/reports/58867>، 2021/3/18م.

72- المرجع السابق.

73- الخطيب، د. خالد، المدخل إلى دراسة علمي الإجرام والعقاب، ط2، مكتبة خالد- دار الكتب اليمنية، صنعاء، 2012م، ص186.

74- ينظر: "منظمة سام: يجب مُلاحقة المُتورّطين والمسؤولين عن ارتكاب مجزرة جمعة الكرامة"، 18 مارس 2023م، مرجع سابق.

75- استطلاع: حسن، كريم، "11 عشر عامًا على مذبحة جمعة الكرامة.. والقتلة ما زالوا بعيدين عن القتلة": <https://belqees.net/reports/11>، 19 مارس 2022م، موقع بلقيس.

76- ينظر: "البرلماني شوقي القاضي يُفجّر قنبلة ويؤكد: الرئيس صالح بريء من جمعة الكرامة ومن سفك الدماء": <https://www.almontasf.net/news64870.html>، 2022/2/15م، صحيفة المنتصف؛ و"بعد سنوات من اتّهامه بها.. قيادي إصلاحي كبير: لا صلة للرئيس صالح بمجزرة جمعة الكرامة": <https://adengad.net/posts/598764>، 16 فبراير 2022م، موقع عدن الغد.

77- ينظر: رابط صفحته في (Facebook): (Shawki Al-Qadhi):

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02g. وكذلك ينظر: القاضي، شوقي، "من ارتكب جريمة جمعة الكرامة": <https://youtu.be/i4JNqQrckp0?si=dEBszueHncIUDKPS>.

78- "البرلماني الإصلاحي شوقي القاضي: طرف ثالث ارتكب مجزرة جمعة الكرامة وصالح صان دماء اليمنيين": <https://almawqeaapost.net/news/70734>، 17 مارس 2022م، الموقع بوست.

79- "مُراسل الجزيرة يرّد على برلماني ويكشف من ارتكب جمعة الكرامة في صنعاء": <https://cratersky.net/posts/97885>، 22/3/18م.

80- المرجع السابق.

81- المرجع السابق.